PROVISIONAL
S/PV.2597
20 June 1985
ARABIC

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والتسعين بعد الألفين والخمسمائة

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الخميس، ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥، الساعة ١٥/٣٠

الرئيس:	السيد أليني	(ترينيداد وتوباغو)
الأعضاء:	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد سافرونتشوك
	استراليا	السيد هوغ
	بوركينا فاصو	السيد باسولي
	بيرو	السيد ارياس ستيبيا
	تايلند	السيد كاسمسرى
	جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية	السيد أود وفينكو
	الدانمرك	السيد غرونيت
	الصين	السيد كيان يونغنيان
	فرنسا	السيد لوويه
	مدغشقر	السيد رابيتا فيكا
	مصر	السيد خليل
	الهند	السيد فيرما
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد ماكسي
	الولايات المتحدة الامريكية	السيد كلارك

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات. وينبغي ارسالها موقعة من احد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات:
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٣٥

اقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال .

الشكوى المقدمة من أنغولا ضد جنوب افريقيا

رسالة مؤرخة في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة (S/17267)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقرر الذى اتخذ في الجلسة ٢٥٩٦ أدعو وزير العلاقات الخارجية في أنغولا الى شغل المقعد المخصص على طاولة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد فان دونين (أنغولا) مقعدا على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقرر الذى اتخذ في الجلسة ٢٥٩٦ أدعو ممثلي الارجنتين ، وباكستان ، وجزر البهاما ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وجنوب افريقيا ، وسان تومي وبرينسيبي ، والسودان ، وكوبا ، وليبريا ، ويوغوسلافيا الى شغل المقاعد المخصصة في جانب قاعة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس ، شغل السيد مونيز (الارجنتين) ، والسيد شاه نواز (باكستان) ، والسيد هيبورن (جزر القمر) ، والسيد نوم (جمهورية تنزانيا المتحدة) ، والسيد شلينغيل (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) ، والسيد فون شريند نخ (جنوب افريقيا) ، والسيد برانكو (سان تومي وبرينسيبي) ، والسيد بريدو (السودان) ، والسيد اوراموس اوليفا (كوبا) ، والسيد كوفا (ليبريا) ، والسيد غولوب (يوغوسلافيا) المقاعد المخصصة في جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بأنني تلقيت رسالة من ممثل الكونغو يطلب فيها دعوته الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة ، أزمع ، بموافقة المجلس ، دعوة هذا الممثل الى الاشتراك في المناقشة ، دون أن يكون له حق التصويت ، استنادا الى الأحكام ذات الصلة في الميثاق ، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس ، شغل السيد غاياما (الكونغو) المقعد المخصص على جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

المتكلم الأول المدرج على قائمتي هو ممثل جزر البهاما الذى يود أن يدلي ببيان باعتباره رئيسا لمجموعة دول امريكا اللاتينية في شهر حزيران/يونيه . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد هيبورن (جزر البهاما) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني أن ابدأ مراعيا تقاليد من يتكلمون للمرة الأولى امام المجلس فاثني عليكم سيدى الرئيس للطريقة القديرة التي تضطلعون بها بواجبكم باعتباركم الرئيس الحالي للمجلس وأؤكد التحيات الطيبة التي قدمت لسلفكم لما قام به من عمل في الشهر الماضي .

أود باعتبارى الرئيس الحالي لمجموعة دول امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب ، بالنيابة عن هذه الدول ، عن الشعور بالقلق العميق ازاء الحالة السائدة في الجنوب الافريقي التي تزداد قتاما باستمرار من جراء الحقد الذى لا يلين والذى يساور النظام العنصرى في جنوب افريقيا . ان نظام بريتوريا لا يتجاهل في سفور فقط نداءات المجتمع الدولي بالمرونة والحل التوفيقي بل انه كذلك يواصل انتهاك وحدة اراضي الدول المجاورة ذات السيادة ، باصراره على ادامة أمد نظام الفصل العنصرى البغيض .

لقد أبرز سعادة وزير خارجية أنغولا ، في تقاريره ، وفي بيانه صباح اليوم ، أحداث ٢١ أيار/مايو ١٩٨٥ عندما تم اعتقال مجموعة من المغاوير من جنوب افريقيا داخل حدود أنغولا . ولو قدر لهذه البعثة أن تنجح في تخريب احدى الشركات النفطية في مقاطعة كابيندا لحدثت مرة أخرى خسارة لا معنى لها في أرواح الأبرياء ونكسة للاستقرار الاقتصادي لدولة أنغولا ككل . اننا في المنطقة نشاطر السخط والاحباط اللذين تشعر بهما حكومة وشعب أنغولا نتيجة لهذه الانتهاكات التي لا مبرر لها لوحدة أراضي أنغولا .

لا تنوى الدول الأعضاء في امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي أن تصدر أى حكم على الظروف التي تحيط برسالة الحكومة الانغولية ، التي يرد نصها في الوثيقة S/17246 المؤرخة في ٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، بل بالاحرى نود أن نعرب عن قلقنا العميق بسبب طبيعة هذه الأعمال العدوانية . اننا نشعر ان هذا السلوك الذى لا ضابط له يجب ألا يحتمله المجتمع الدولي ، لان المحصلة النهائية هي أن يتعرض للخطر السلم والأمن في عالم متكامل متكافل .

وبالاضافة الى ذلك ، فان مما له أهمية قصوى أن نذكر انه منذ فترة قصيرة أعلن رئيس وزراء ووزير خارجية جنوب افريقيا ما تبين فيما بعد انه ليس سوى تشدق بفكرة المشاركة في مفاوضات جادة وايجابية تهدف الى تحقيق حل سلمي وعادل لمشكلات الجنوب الافريقي . ومع ذلك فانه من الواضح ، وان كان لا يدهش ، ان كلمات ممثلي هذا النظام العنصرى المحيّر تتنافى مع أعماله . وهذا النوع من الخداع لا يمكن أن يعزز السلم والأمن في الجنوب الافريقي أو في القارة والمجتمع الدولي كله .

ان الجانب الأكثر ازعاجا في جميع هذه الاحداث هو انتشار الطبيعة الفريدة لنظام الفصل العنصرى ، واستناد الهيكل القانوني والسياسي والاقتصادى بأكمله لحكومة بريتوريا الى هذا النظام الكريه والبغيض . وبالتالي ، ما لم تستمع حكومة جنوب افريقيا دائما الى بيانات ادانة انتهاكها لحقوق الانسان والسلامة الاقليمية وتقرير المصير للشعوب ، فمن المحتمل وقوع المزيد من الأعمال الوحشية .

وختاما ، أود ، سيدى الرئيس ، أن أشكرك وأشكر أعضاء المجلس على دعوتكم لي للكلام ، وأود أن أؤكد من جديد ان الدول الأعضاء في مجموعة بلدان امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تدين تسلل قوات المغاوير التابعة لجنوب افريقيا الى أراضي أنغولا ، وتعتبر التعليقات على الربط وما شابه ذلك مجرد ذرائع وأساليب تمييعية . وفضلا عن ذلك فاننا نعتبر هذا العمل جهدا محسوبا من جانب نظام بريتوريا لتعزيز هذا النظام الشرير والحفاظ عليه . ونعرب في هذا الصدد عن عزمنا على ألا نقف مكتوفي الأيدى وألا نسمح باساءة تفسير صمتنا . ولئن كنا لا نستطيع أن ندعي اننا على علم تام بهذه الحقائق ، فان ما نعرفه يكفي لشجب وادانة هذه الاعمال بوصفها أعمالا غير قانونية وتتعارض تعارضا مباشرا مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومواده .

وتمشيا مع هذه الاتجاهات فاننا نسجل معارضتنا ونوصي بأن يتصرف المجتمع الدولي وفقا لذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل جزر البهاما على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد لوويه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان من واجب المجتمع الدولي أن يدين سلوك دولة لا تمتثل لقواعد القانون الدولي وتنتهج سياسة القوة ضد جيرانها . وانني ألاحظ مع الأسف ان ذلك هو الحال مرة أخرى بالنسبة لجنوب افريقيا . ان دول الجنوب الافريقي هي ضحايا سلوكها العدواني : فقد قدمت بوتسوانا ، حيث قامت قوات المغاوير التابعة لجنوب افريقيا يوم الجمعة الماضي بعملية دموية ، شكوى الى مجلس الأمن سننظر فيها قريبا . واليوم ، فان جمهورية انغولا الشعبية هي التي تدين هجوما آخر شنته عليها حكومة جنوب افريقيا .

لقد كان توقيع جنوب افريقيا وانغولا في شباط/فبراير ١٩٨٤ على اتفاق لوساكا مبعثا للأمل في تحقيق انفراج اقليمي حقيقي . وعلى الرغم من تنفيذ جنوب افريقيا لهذا الاتفاق بعد شيء من التأخير وبشيء من التردد ، أدى الاتفاق الى انسحاب قوات جنوب افريقيا التي كانت تحتل جنوب انغولا منذ آب/اغسطس ١٩٨١ .

وبمجرد اتمام هذا الانسحاب شنت حكومة بريتوريا هجوما قام به المغاويـــر في مقاطعة كابيندا في أقصى شمال أنغولا . وان الوقائع ، كما ذكرها ممثل أنغـــولا وأكدتها أقوال السجين من جنوب افريقيا ، مثيرة للدهشة . فهي تبين ان جنوب افريقيا تنتهج سياسة ضغط وحشي على بلدان المنطقة وتركز جهودها على اضعاف اقتصادهـــا الهش بالفعل .

ان فرنسا تدين ادانة قاطعة هذا العمل الرامي الى زعزعة الاستقرار وهـــو العمل الذى يتناقض مع القانون الدولي ويمثل انتهاكا صارخا لسيادة أنغولا .

ان موقف حكومة جنوب افريقيا يثير بالغ القلق . وقد وجهت حكومة أنغولا الانتباه الى أعمال أخرى وقعت مؤخرا . وذكرت لنا مخاوفها من أن جنوب افريقيا تعد العـــدة للقيام بغزو جديد لأراضيها . ان سلطات جنوب افريقيا يجب أن تفهم ان هـــذه السياسة ، التي ستؤدى لا محالة الى مزيد من القتل والمعاناة ، لن تحل مطلقا مشاكل الجنوب الافريقي .

وفي البيان الذى ألقاه الممثل الدائم لجنوب افريقيا في الاسبوع الماضي اثنـــاء مناقشة مسألة ناميبيا ، عدد القواعد الاساسية التي ينبغي لدول الجنوب الافريقـــي أن تلتزم بها . وقد أشار ، من جملة أمور ، الى أن مشاكل الصراع في المنطقة ينبغـــي أن تحلّ بالوسائل السلمية بدلا من العنف .

ان هذا المبدأ مبدأ عالمي . فتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، والامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ، في الحقيقة ، من أسس ميثاق الأمـــم المتحدة .

ان فرنسا تأمل في تطبيق هذه المبادئ في كل مكان . ولذلك فان وفـــد بلادى يحث جنوب افريقيا على جعل أعمالها تتمشى مع التزاماتها ، وأن تعزز ، عـــن طريق نبذها لسلوكها الراهن ، ومن خلال الحوار ، التوصل الى تسوية مشاكل المنطقة .

السيد رابيتافيكا (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : من المحزن ان نضطر الى رؤية استمرار ثلاث ظواهر مترابطة في الجنوب الافريقي تبدو، على الرغم من مواقفنا الجماعية والانفرادية، انها تجد هذا المجلس عاجزا بصورة متزايدة . وهذه الظواهر هي قمع حركات التحرير الديمقراطية ، واحتلال اقليم دولي بصورة غير مشروعة، وأعمال العدوان على دول المنطقة . وان النظام العنصرى القائم في جنوب افريقيا ، كما يرى العالم أجمع بوضوح ، هو المذنب في جميع هذه الظواهر .

ويقال لنا دائما انه بفضل الانتقاد ــ المفضل على الادانة ــ والبيانات المناسبة والحازمة ، والالتزامات المقدمة في حينها ، يمكننا القول بأن الحالة في مجملها في الجنوب الافريقي قد تحسنت ــ الى درجة ان البعض ، وخاصة ممن ينتمون الى ايديولوجية معينة ، يرون ان المحاولات الخفية بالكاد ، التي يقوم بها النظام لفرض ارادته الامبريالية ، تمثل أعمالا ايجابية .

ومما يدعو الى الأسف اننا منعنا ، عن حق أو عن باطل ، من تطبيق الميثاق تطبيقا حازما لمواجهة هذه الارادة الامبريالية ، وان بعض الدوائر تدعي ان موقف نظام الفصل العنصرى يمكن تبريره ، أو على الأقل تفهمه ، دون الاشارة الى أى اطار صارم يتطلب فيه احترام القانون الدولي . ومع ذلك ، من الواضح انه مهما كان الموقف الحقيقي في المنطقة ــ وهو موقف بسيط وواضح ــ فان جنوب افريقيا لا يمكن أن تضع نفسها فوق القانون وأن تستند الى قواعد اعتادت عليها .

اننا جميعا ملتزمون باحكام الميثاق ، التي تتجلى في هذه الحالة باعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول . وان أيا من هذه الاحكام ــ سواء كانت متصلة بعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد سلامة الأراضي أو استقلال أية دولة ؛ وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ؛ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ؛ والسيادة المتساوية للدول ــ لم يحظ باحترام جنوب افريقيا .

وهكذا أرسلت جنوب افريقيا بمجون وبثقة كاملة في الحصانة من العقاب وحدة من قوات الكوماندوز الخاصة للهجوم على منشآت مالونغو للنفط . وهكذا ، تقدم معدات عسكرية ومتفجرات الى " يونيتا " التي تعمل لحسابها تماما وتتفانى لخدمة قضيتها الجديرة بالازدراء . وهكذا ركزت قواتها ودعمها العسكرى على طول الحدود الشمالية لناميبيا . وهذه كلها تدابير للتخويف تبدو وكأن المقصود منها هو ضمان السلم والأمن في المنطقة ، على الرغم من استخدام الارهاب الحكومي ، عن طريق ارتكاب أعمال تخريب فاضحة وزعزعة استقرار سياسي واقتصادى ، الا أن الحقيقة الواضحة هي انها أعمال عدوان تقع في اطار مفهوم المادة ٣ من تحديد الجمعية العامة لمعنى العدوان .

واذ تحاول جنوب افريقيا تبرير أعمال النهب التي تقوم بها ، تدّعي الحاجة المفترضة الى انقاذ ناميبيا رغما عن الناميبيين وتظهر بوضوح الاصرار على تعقب من تسميهم بالارهابيين الذين يتجرأون على التحدث عن الحرية والاشتراك السياسي المتكافئ والعدالة الاجتماعية والتقدم الاجتماعي . وثمة دوائر رجعية - ولا أقول فاشية - تقبل ذلك بسرور لأنها ترى من الضرورى أن يُحكم نظام جنوب افريقيا العنصرى سيطرته على الجنوب الافريقي وأن يصبح - بطريقة قد تعتبر مزعجة بسبب سياساته الخرقاء - وكيلا عن مصالح خاصة .

ان جمهورية انغولا الشعبية ، التي نشعر بطبيعة الحال بالتضامن معها ، تواصل دفع ثمن غال لتلك السياسة . ونحن نتفهم السبب في لجوئها الى مجلس الأمن للمرة التاسعة في فترة السنوات العشر التي مرّت منذ استقلالها . اننا نحيي المجلس لاعتماده ثمانية قرارات بشأن انغولا . وربما يصدر الآن قرار آخر يدين جنوب افريقيا ، ويطالبها بانسحاب جيشها من أراضي انغولا ويوقف استخدام ناميبيا لتنفيذ مخططاتها العدوانية ضد انغولا ، ويطالب بالتعويض عن الخسائر المادية التي ألحقت بالضحية .

ولكن ما هي الضمانات التي تكفل عدم تكرار تلك الأعمال ؟ والى أى حدّ يمكننا الوثوق في نظام الفصل العنصرى الذى لا يزال يتنكر لالتزاماته ؟ وهل علينا أن نواصل الاعتماد على السياسة البراغماتية للبعض والسياسة الاصلاحية للبعض الآخر ؟ لقد كان بامكاننا أن نجد الملجأ في المادة ٦ من الميثاق والفصل السابع منه اذا كنا على يقين من أن

نظام جنوب افريقيا العنصرى لا يعد عدوا للافريقيين فحسب وانما للبشرية كلها . وعندئذ لن ينخدع الرأى العام العالمي الذين يدافعون عن مبدأ العالمية والاقناع .

قد نتهم بأننا غير واقعيين ، الا أن عدم واقعيتنا - تتمتع على الأقل - بميزة الاستناد الى أحكام الميثاق ، الذى لا يزال الأساس الصالح الوحيد للمقررات التي ينبغي للمجلس أن يتخذها يوما ما للوفاء بمسؤولياته والتزاماته ازاء الشعب الافريقي ، وبخاصة الشعب الانغولي ، الذى يحق له أيضا التمتع بالأمن والتنمية في بلد تحترم فيه سيادته واستقلاله ووحدة أراضيه في نهاية الأمر .

السيد خليل (مصر) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أن أبدأ أولا بتحيتكم وشكركم على الطريقة المثالية والجهد الضخم الذى بذلتموه طوال الأيام الماضية التي قضاها المجلس في بحث قضية ناميبيا .

واليوم ، للأسف ، يجتمع المجلس للمرة الرابعة عشر خلال أيام معدودة كي يبحث مجددا أحد مظاهر المشاكل العميقة التي يسببها نظام الفصل العنصرى البغيض للسلم والأمن في تعامله مع جيرانه وعلى رأسهم دول المواجهة الافريقية .

لقد استمعنا صباح اليوم الى بيان السيد وزير العلاقات الخارجية بأنغولا ، الذى كشف فيه مرة أخرى عن أيادى العدوان السافر المخزى الذى قام به نظام جنوب افريقيا العنصرى . ان هذا العدوان ان دل على شيء فانه يدل أولا وأخيرا على مدى استهتار هذا النظام ومدى رفض المجتمع والضمير الدولي له .

ويبدو لنا جميعا أن هذا النظام العدواني قد قرر تحدّى المجتمع الدولي كله . كما انه لم باجتماع مجلس الأمن لبحث موضوع ناميبيا ، فلم يكف عن عدوانه بل انطلق يعربد في المنطقة ، يقوم بالغارات على دول ذات سيادة ، مرة تحت اسم " المطاردة الساخنة " ومرة بحجج أخرى نعرفها جميعا .

وحقيقة الأمر أن هذا النظام خارج على الشرعية الدولية وعن الاعراف والالتزام بمواثيق السلوك وأحكام الانسانية جميعها . ونظام هذه صفاته لا تجدى معه ، في تقديرنا ، أى مهادنة أو تعامل .

لقد شهد العالم خرقا فاضحا جديدا وعدوانا صارخا على سيادة وأراضي انغولا . ولا يسع هذا المجلس أمام هذا التحدى الجديد الا ادانة جنوب افريقيا لاستمرارها في عدوانها ضد انغولا وامعانها في تهديد السلم والأمن ، بل ان التساؤل المطروح بالحاح متزايد هو متى يحسم المجتمع الدولي أمره ، فيقوم مجلس الأمن باتخاذ الاجراءات الرادعة التي طالما طالبنا بها . فنحن نعتقد انه قد آن الأوان أن يواجه مجلس الأمن مسؤولياته بحزم تجاه هؤلاء الذين يصرّون على تحدّى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة . ان الأمر واضح وضوح الشمس ودعوى انغولا يسندها الحق وادعاءات نظام بريتوريا يغلفها الباطل من كل جانب . والطريق أمام المجلس واضح ، في نظرنا ، وضوحا لا لبس فيه . ونحن مستعدون للذهاب مع مجلس الأمن الى أبعد مدى يختاره ، والذى نأمل أن يكون كافيا لكي يوضّح العالم لنظام الفصل العنصرى البغيض موقف المجتمع الدولي بوضوح قاطع .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل مصر على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد كاسمسرى (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى الرئيس ، اتيحت ليّ الفرصة مؤخرا لأعرب عن تهاني وفد بلادى الحارة لوزير خارجيتكم ولأعرب عن تقديرنا العميق للطريقة الذى انطلقت بها مداولات المجلس الى نتيجتها المرضية . ويسعدني الآن أن أقول اننا مسرورون اذ نراكم تترأسون هذه الجلسة الهامة .

في الأسبوع الماضي ، خلال مناقشة مجلس الأمن لمسألة ناميبيا ، علم وفد بلادى بسخط بالعدوان المتجدد لجنوب افريقيا على بلد مجاور لها ، الذى أخذ شكل غارة قام بها الكوماندوز على كابيندا ، في أعماق أراضي جمهورية انغولا الشعبية ، في صباح يوم ١٤ حزيران/يونيه . وقد أحاط وفد بلادى علما أيضا بقلق بالغ برسالة سعادة السيد بيدرو ماريا تونها (بيدالي) وزير الدفاع في جمهورية انغولا الشعبية ، المرفقة بالوثيقة S/17263 . وقد ذكرت تلك الرسالة أن جنوب افريقيا قد زادت انتهاكاتها لسيادة انغولا ووحدة أراضيها ، وخاصة انتهاكاتها للمجال الجوى الوطني لانغولا .

وخلال تلك الجلسات أعرب وفد بلادى عن قلقه البالغ ، وأدان بشدة الأعمال العدوانية التي تقوم بها جنوب افريقيا . ومن ثمّ وجد ان عليه أن يدلي ببيان في جلسة اليوم لمجلس الأمن للنظر في شكوى انغولا ضد جنوب افريقيا .

ان تايلند تشاطر رأى الأعضاء الآخرين في الامم المتحدة الذى يدين النظام العنصرى في جنوب افريقيا على تصعيده المتجدد لأعمال العدوان الغاشمة المستمرة ضد انغولا ، بما في ذلك استمرار احتلاله لأنغولا وانتهاكه لسيادتها وسلامتها الاقليمية ، بما في ذلك مجالها الجوى . وهذا العدوان الذى شنته جنوب افريقيا دون استفزاز ، لا يتناقض تناقضا كاملا مع ميثاق الامم المتحدة وقواعد القانون الدولي فحسب ، بل انه يتحدى أيضا تحديا صارخا كل القرارات والمقررات ذات الصلة بالموضوع الصادرة عن مجلس الأمن .

لقد أعلم وزير العلاقات الخارجية في جمهورية انغولا الشعبية المجلس هذا الصباح بأنه :

" لو نجحت هذه العملية لبلغت الخسائر في الأرواح عشرات الموتى ولكان من بينهم بعض المواطنين الامريكيين . وكانت الخسائر المادية ستصل الى بليون - وأكرر بليون - دولار امريكي بما في ذلك ٢١٦ مليون دولار امريكي لاعادة بناء المنشآت الموجودة على الساحل . وكان الأمر سيستغرق أكثر من سنة لاعادة بناء المنشآت النفطية في " مالونغو " وكان سيتسبب ايقاف الانتاج في خسارة مادية لا تقل عن ٧٧٠ مليونا من دولارات الولايات المتحدة بالاضافة الى ٣٠ مليون دولار قيمة المخزون " . (S/PV.2596، ص ٩ - ١٠)

وعلاوة على ذلك ، فان العمل العدواني الذى قامت به جنوب افريقيا كان من شأنه أن تمتد آثاره الوخيمة الى مقاطعات اخرى في انغولا . وكان ذلك كله سيعني خسارة فادحة ، وخاصة بالنسبة لاقتصاد نام . وفضلا عن التكاليف الاقتصادية والمالية ، لا بد أن نذكر الأثر الخطير على الاستقرار السياسي .

ان موقف بلادى في هذا الخصوص واضح وثابت . فتايلند ما فتئت تعارض وتدين بأقصى العبارات الممكنة الأعمال العدوانية التي تقوم بها جنوب افريقيا ، وكذلك أى احتلال أجنبي ، وانتهاك أى بلد لسيادة بلد آخر وسلامته الاقليمية . ومن ثم ، فان وفد بلادى يطالب نظام بريتوريا العنصرى بأن يتوقف عن هذه الأعمال غير القانونية

وأن يسحب ،فورا ودون شرط ،قوات احتلاله من أراضي انغولا ، وأن يعوض أنغولا عن جميع ما أحدثه من أضرار ، وأن يوقف كل الانتهاكات الاخرى ضد جمهورية انغولا الشعبية .

ولذلك ، فان وفد بلادى سيصوت لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/17286.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل تايلند على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد ارياس ستيبيا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بادئ ذى بدء ،أود أن أتقدم اليكم سيدى بأخلص تهانيّ الشخصية ، وأن أعرب عن امتنان بلادى للجهود التي بذلها رئيس مجلس الأمن في هذا الشهر الذى تناولنا خلاله مسألة ناميبيا . وبفضل المهارة والمقدرة الدبلوماسية الكبيرة لوزير خارجية ترينيداد وتوباغو ، ومقدرتكم أيضا ،تمكّنا من تحقيق النتائج التي تبين بدقة المسؤوليات الثابتة لهذه المنظمة ، وهي نتائج تنسجم تماما مع المعايير والقيم الانسانية التي يطلب الى الامم المتحدة أن تدافع عنها .

تشعر بلادى بالانزعاج البالغ ازاء الطريقة التي يطلب من مجلس الأمن أن يصب اهتمامه بها على الحالة في الجنوب الافريقي بسبب اعتماد جنوب افريقيا المتعنت على ممارسة العنف في تلك المنطقة .

ان جمهورية انغولا الشعبية ،منذ بداية عهدها بوصفها أمة مستقلة ،قد خبرت العنف والاحتلال وعانت منهما . ومصير هذا التاريخ الانغولي لم يتغير بعد ، بالرغم من ميثاق الامم المتحدة والقرارات العديدة الصادرة عن مجلس الأمن .

لقد وصف لنا هنا وزير العلاقات الخارجية لجمهورية انغولا الشعبية حالة تستأهل أن يدينها المجلس بوجه حق .فالهجوم شن على مجمع مالونغو ،في مقاطعة كابيندا ، لم يكن لسوء الطالع عملا معزولا أو جديدا . فما هو الا حلقة من سلسلة طويلة من الأحداث التي تظهر أن جنوب افريقيا ما فتئت تميل بوضوح الى الحلول العنيفة

المتواكبة مع الممارسات الاستعمارية والعنصرية التي تتعارض تعارضا مباشرا مع جوهر أهداف الامم المتحدة . وهذا العمل الذى ضرب مجالات حيوية في الاقتصاد الانغولي يضع عقبات كبيرة في سبيل تحقيق الحد الأدنى من ظروف مستويات المعيشة والتقدم والتنمية التي يطلب الى هذه المنظمة أيضا أن تنهض بها .

ان بيرو ،تمشيا مع التزامها بقضية السلم ومبادئ القانون الدولي كما وردت في ميثاق المنظمة ،تدين عدوان جنوب افريقيا المسلح الذى ينتهك سيادة انغولا واستقلالها وسلامتها الاقليمية وحرمة حدودها . ونشجب أيضا الخسارة التي لا تعوض في الأرواح ، ونؤيد حق انغولا في المطالبة بدفع التعويضات الكافية عن الخسائر الاقتصادية الضخمة التي لحقت بها .

وأخيرا ،لا يسع وفد بلادى الا أن يعرب عن قلقه العميق ازاء أعمال العدوان التي ألحقت ضررا بالمناخ اللازم لاتاحة الفرصة أمام آلية الحوار والتفاوض لتحقيق قدر من النجاح ، وهو أمر حيوى بالنسبة لجميع دول المنطقة المجاورة لجنوب افريقيا . حتى تعيش في سلام وتعمل جاهدة على النهوض بتحقيق المهمة الصعبة ،ألا وهي رفاه شعوبها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل بيرو على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد غيسو (بوركينا فاصو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود في البداية أن أهنئكم ،سيدى ،على الطريقة الممتازة التي أدرتم بها أعمال المجلس والصبر الكبير الذى تحلّيتم به طوال فترة أعمالنا .

يؤسفنا أن نلحظ أن النظام العنصرى في جنوب افريقيا قد كان طوال اسبوع كامل محط اهتمام مجلس الأمن والمجتمع الدولي .

ولكن حقيقة الأمر هي أن الطريقة التي يهزأ بها هذا النظام في المجتمع الدولي تقوم على نفس المنطق الوحيد المتكرر - ألا وهو الحاجة الى ادامة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا وابقائها على وجودها الاستعمارى في ناميبيا .

لقد استمع مجلس الأمن مرة ثانية الى شكوى انغولا من المعتدى ذاته. والحقائق ثابتة ولا يمكن لأحد هنا أو في اى مكان آخر ان ينكر صحتها. وقد اعترف قائد وحدة الكوماندوز التي اسرت وايديها مخضبة بالدماء بجريمتها، وكما سمعنا من البيان الذى ادلى به وزير خارجية انغولا هنا صباح اليوم، لو كانت العملية نجحت لكان من بين الذين قتلوا فيها عدد من الامريكيين.

لقد اضطر مجلس الأمن عاما بعد عام الى الاجتماع، وفي كل مرة يستمع الى نفس الشكوى من نفس الشاكي. وتزداد القرارات عددا دون ان يؤدى عددها أو مضمونها الى حمل عنصريي جنوب افريقيا على سلوك طريق المنطق والعقل.

والأدلة القاطعة تجعلنا نتشكك في نتيجة مداولاتنا. فنحن على يقين من انها سوف تؤدى الى ادانة جديدة لبريتوريا - وهي ادانة جديدة سوف يكون مصيرها نفس مصير الادانات الأخرى وهو تحدى وتجاهل النظام العنصرى لها.

ولا يمكن ان يتم مثل هذا السلوك الا بالمساعدة السافرة أو غير السافرة من الذين رفضوا حتى بالأمس ان يفرض مجلس الأمن جزاءات على نظام بريتوريا، وفقا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، وهو الميثاق الذى طالما انتهك هذا النظام.

اننا نتوجه اليوم الى اولئك الذين يضمنون لبريتوريا الحصانة من القصاص والذين يجتمعون معنا حول هذه المائدة. فعلاوة على الحسابات السياسية المكيافيلية، نناشد ضمائرهم حتى يضعوا في نهاية المطاف حدا لهذا النظام الذى رفضه المجتمع الدولي تماما. اننا نطالبهم بذلك حتى يمكن لجيران جنوب افريقيا ان يعيشوا اخيرا في حرية وفي سلم داخل حدود آمنة وان يكرسوا مواردهم لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اشكر ممثل بوركينا فاصو على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ.

المتكلم التالي هو ممثل جنوب افريقيا وادعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والى الادلاء ببيانه.

السيد فون شيرندينغ (جنوب افريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

لقد تناولت خلال بياني امام المجلس في ١٠ حزيران/يونيه بشأن مسألة جنوب غرب افريقيا على نحو مفصل ، حادثة كابندا . وأود اليوم ان اوضح بعض النقاط التي قدمتها بتلك المناسبة .

دعوني اولا اكرر مرة اخرى ما وصفناه بالتعايش السلمي في الجنوب الافريقي .

أولا ، لا يجب ان تتيح اية دولة اراضيها للافراد والمنظمات التي ترغب في ارتكاب اعمال العنف أو الإعداد لها ضد دول اخرى في المنطقة ؛ ثانيا ، لا ينبغي ان يسمح لأية قوى اجنبية بأن تتدخل في المنطقة ؛ ثالثا ، ان مشكلات الصراع في المنطقة ينبغي ان تحل بالوسائل السلمية وليس بالعنف ؛ رابعا ، هذه المشكلات ينبغي ان تحل على اساس اقليمي بمعرفة قادة المنطقة انفسهم ؛ خامسا ، رغم ان دول منطقتنا لها انظمة اقتصادية واجتماعية وسياسية مختلفة ، فاننا يمكن ان نعيش معا في سلام ووئام وان نعمل سويا من اجل تحقيق المصالح المشتركة . وكل بلد في المنطقة له الحق في ادارة شؤونه وفقا لما يراه مناسبا . والعلاقات فيما بين الدول ، ولا سيما بين الجيران ، لا ينبغي ان تتأثر بالسياسات الداخلية المختلفة . هذا امر معقول وعملي لأن من المسلم به ان كل بلد له ظروفه الخاصة ومشاكله الخاصة التي يسعى لايجاد حلول لها لصالح مواطنيه . ولا ينبغي ان يسمح لوجهات النظر المختلفة بأن تبعد الحكومات عن القيام بواجبها لاعطاء اولوية قصوى لرفاهية ورخاء شعوبها .

هل هناك شيء غير معقول وغير واقعي بشأن هذه القواعد الأساسية ؟ انها تقدم بالتأكيد الأساس الادنى لبناء علاقات صحية فيما بين الحكومات في كل مكان .

والحقيقة ان الحركة الشعبية لتحرير انغولا تقدم التسهيلات للالاف من ارهابيي المؤتمر الوطني الافريقي على اراضيها . وهي تساعد بفعالية المؤتمر الوطني الافريقي في التدريب والتسليح والاعداد لارتكاب اعمال الارهاب ضد شعب جنوب افريقيا . ان حكومة الحركة الشعبية لتحرير انغولا لم تنكر هذا كما انها لم تنكر انها تؤيد الهجمات الارهابية التي تشنها المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ضد جنوب غرب افريقيا . بل ان وزير خارجية نظام الحركة الشعبية لتحرير انغولا اكد من جديد صباح اليوم هذا الالتزام ، واقتبس من نص بيانه حيث قال :

" لن تتوقف انغولا عن تقديم دعمها للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) وللمقاتلين من اجل الحرية من شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا ".

(S/PV.2596 ، ص١٦)

هكذا الامر.

لقد سعت جنوب افريقيا وفقا لميثاق الامم المتحدة الى حل سلمي لنزاعها مع انغولا. وفي عدد من الاجتماعات الوزارية في السنة الماضية ، سعت الى اقناع نظام الحركة الشعبية لتحرير انغولا لقبول مزايا السلام. وعبّرت جنوب افريقيا عن عميق قلقها لحكومة الحركة الشعبية لتحرير انغولا بشأن انشطة عدد كبير من ارهابيي المؤتمر الوطني الافريقي في مختلف بقاع انغولا. وقد حثت حكومة جنوب افريقيا مرارا حكومة الحركة الشعبية لتحرير انغولا على ابعاد هؤلاء الارهابيين عن اراضيها والتوقف عن مساعدتهم بالتدريب والمعدات واتاحة اراضيها لهم من اجل ارتكاب انشطتهم العنيفة. وفي ٢١ ايار/مايو ١٩٨٤ اقترحت حكومة جنوب افريقيا ان تصدر جنوب افريقيا وانغولا بيانا مشتركا بأنهما لن يسمحا لأى شخص او منظمة بالتدريب او الاقامة على اراضيهما ذات السيادة واستخدامها ضد اى منهما او ممارسة العنف ضد اى منهما.

وحتى الان ، لم تستجب حكومة المنظمة الشعبية لتحرير انغولا لهذه المبادرات.

وكما اوضحت فان حكومة جنوب افريقيا استخدمت كل الوسائل السلمية في مساعيها لحل هذه المشكلة. وبعد ان فعلت ذلك ، فانها ليست لديها اية نية في الاعتذار لقيامها باجراء مناسب لمواجهة هذا التهديد. لقد قلت في هذا المجلس مؤخرا في الاسبوع الماضي واكرر اليوم : اننا لن نسمح لانفسنا بأن نُهاجم دون عقاب. وسوف نتخذ أى اجراء ضروري ومناسب للدفاع عن انفسنا.

ان جنوب افريقيا لعلى ثقة بأن الاعمال التي قامت بها كانت وفقا للقانون الدولي . اذ انه من المبادئ الراسخة انه لا يجوز لأى دولة أن تسمح بأن تشن من أراضيها على أراضي دولة أخرى اعمال تنطوى على العنف أو أن تشجع على هذه الاعمال . وبصورة مماثلة فانه من المبادئ الراسخة ان لاية دولة الحق في اتخاذ الخطوات المناسبة لحماية أمنها وسلامتها الاقليمية من هذه الاعمال .

أما فيما يتعلق بالشهادة المزعومة للكابتن دوتويت ، فانني لا أعتقد ان ذلك من شأنه أن يشكل بينّة في أية محكمة حسنة السمعة . ويتضح من المقابلة ان الكابتن دوتويت كان تحت تأثير المخدرات عند ما أدلى بأقواله ، حيث أجبر على القراءة من نص تمت صياغته بعناية . فهل يتصور أى ممثل في المجلس ان تلك الاقوال تمثل في شيء الحق ، كل الحق ، ولا شيء الا الحق ؟ ان اقوال الكابتن دوتويت تختلف في جوانب هامة عن الاحداث الحقيقية المحيطة بالحادث ، ولا سيما فيما يتعلق بهدف العملية . اننا نتحدى مجلس الامن ان يسمح للكابتن دوتويت بالمثول امامه ليروى بحرية ودون اكراه ما حدث .

لقد تكلم كثيرا وزير خارجية نظام الحركة الشعبية لتحرير انغولا هذا الصباح عن انتهاك جنوب افريقيا المزعوم لاراضي انغولا . ولا أعتزم الرد على تحريفاته ، ولكن دعوني اذكر اعضاء المجلس مرة اخرى بالحقائق .

وفقا لاتفاق " الفور " ، اعترفت البرتغال بثلاث حركات : الجبهة الشعبية لتحرير انغولا والحركة الوطنية لتحرير انغولا والاتحاد الوطني من أجل استقلال انغولا الكامل (يونيتا) . لقد أريد لهذه الحركات ، بالاشتراك مع البرتغال ، تشكيل حكومة انتقالية كان يتعين عليها اجراء انتخابات في جميع ارجاء البلاد من اجل انشاء جمعية تأسيسية قبل نهاية شهر تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٥ . ولم يتم قط اجراء تلك الانتخابات ، لان الحركة الوطنية لتحرير انغولا جلبت قوات اجنبية الى انغولا لفرض حكمها على البلاد . هذه حقيقة . ولم يحدث قط أن أجريت انتخابات حرة في انغولا .

لذلك فان الحرب الاهلية دائرة في انغولا منذ ذلك الحين وهي حرب بعيدة عن الانتهاء . وفي الوقت الحالي فان الحركة الوطنية لتحرير انغولا تسيطر على المدن ولكن الاتحاد الوطني من اجل استقلال انغولا الكامل يسيطر على الريف حيث يعيش السواد الاعظم من شعب انغولا .

ولاسباب وجيهة فان جنوب افريقيا لم تعترف بحكومة الحركة الوطنية لتحرير انغولا لانها ، من جملة امور ، كانت المسؤولة عن انهيار اتفاق " الفور " ، ولانها لا تسيطر سيطرة فعلية على الجزء الاكبر من انغولا ولانها ستكون غير قادرة على الحفاظ على نفسها دون دعم القوات الاجنبية .

ان حكومة جنوب افريقيا تعتقد ان شعب انغولا ينبغي له ان يقرر بنفسه الشكل الذى ستكون عليه حكومته . ولكن حكومة الحركة الوطنية لتحرير انغولا قد انكرت عليه الحق في تقرير ذلك عن طريق اجراء انتخابات حرة . وأود أن اعرف من هم اعضاء المجلس الذين يعتقدون ان اتفاق " الفور " هو اتفاق معترف به . وأود أن اعرف من هم الاعضاء الذين يؤيدون المبدأ القائل بانه يتعين اجراء انتخابات حرة وعادلة في انغولا وانه ينبغي حل مشاكل ذلك البلد بالمصالحة بدلا من اللجوء الى العنف .

وفي الختام ، اود ان أناشد جميع أعضاء المجلس الانضمام الى جنوب افريقيا في المطالبة بابرام اتفاق دولي لسحب القوات الاجنبية من انغولا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي هو ممثل سان تومي وبرينسيبي . أدعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس وان يدلي ببيانه .

السيد برانكو (سان تومي وبرينسيبي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : انني اذ أتكلم باسم البلدان الافريقية التي لغتها الرسمية البرتغالية ، وهي : جمهورية الرأس الاخضر ، وجمهورية غينيا - بيساو ، وجمهورية موزامبيق الشعبية وبلدى ، أود أن أقدم اليكم سيدى ، أخلص تهانينا على توليكم رئاسة مجلس الامن لشهر حزيران /يونيه . وأود ايضا ان اشكر ، عن طريقكم ، جميع اعضاء المجلس على اعطائنا هذه الفرصة للاشتراك في المناقشة بشان المسالة المعروضة على المجلس .

انني اتكلم في المجلس بعد اسبوع من المناقشة ، وهي مناقشة كانت خلالها الاعمال التي قامت بها جنوب افريقيا في الجنوب الافريقي موضوع تحليل عميق . ان وفودنا تؤيد النتيجة التي توصلت اليها غالبية الممثلين الذين تكلموا في تلك المناقشة ومفادها : اولا ، ان نظام الفصل العنصرى ، بسبب طبيعته العدوانية ، وعدم احترامه لمبادئ وقرارات الامم المتحدة وتاييده للعديد من العصابات المسلحة ، وانتهاكه المنتظم للميثاق والقانون الدولي واعمال العدوان المباشرة التي يشنها على بلدان المنطقة ، هو مصدر دائم لزعزعة الاستقرار في المنطقة وعقبة في طريق السلم والتقدم والامن فيها ؛ ثانيا ، لقد حان الوقت - وانها لمسالة عاجلة بالفعل - ان يتخذ مجلس الامن تدابير فعالة لمنع جميع التهديدات التي تشكلها هجمات جنوب افريقيا للسلم والامن في المنطقة والقضاء عليها .

وفي كانون الثاني /يناير ١٩٨٤ ، اجتمع المجلس للنظر في البند المعنون " الشكوى المقدمة من انغولا ضد جنوب افريقيا " وعندما اتخذ القرار ٥٤٦ (١٩٨٤) الذى اعرب فيه عن قلقه الشديد ازاء الاعمال العدوانية المستمرة ، بما فيها استمرار الاحتلال العسكرى ، التي ترتكبها نظام جنوب افريقيا منتهكة بذلك سيادة انغولا ومجالها الجوى وسلامتها الاقليمية . وبعد أن أدان المجلس تلك الاعمال البربرية طالب ذلك النظام العنصرى بأن يكف فورا عن اعماله العدوانية وان يسحب حالا ودون شروط قواته المحتلة من انغولا وان يحترم تماما سيادة انغولا ومجالها الجوى وسلامتها الاقليمية واستقلالها .

وقد اكد المجلس من جديد حق انغولا ، وفقا للاحكام ذات الصلة من ميثاق الامم المتحدة ، وبخاصة المادة ٥١ ، في اتخاذ جميع التدابير اللازمة للدفاع عن سيادتها وسلامتها الاقليمية واستقلالها والحفاظ عليها .

وعلى الرغم من حسن نية جمهورية انغولا الشعبية بغية ايجاد حل سلمي وعادل ودائم في الجنوب الافريقي ؛ وعلى الرغم من استعدادها للاشتراك في مفاوضات معقدة وجادة من أجل ازالة العقبة التي نشأت فيما يتعلق بمسألة ناميبيا ؛ وعلى الرغم

من استعداد الدول الاخرى في المساعدة في البحث عن حلول واقعية؛ فقد قدمت جنوب افريقيا دليلا مدهشا عن طريق اعمالها الاخيرة التي اتسمت بالافتقار الى النية الحسنة وتمثلت في رغبتها بادامة سيطرتها في ناميبيا بانتحالها ذرائع غير مقبولة واختلاقها عقبات زائفة واستخدامها للعصابات المسلحة ضد البلدان المجاورة التي تؤيد القضية العادلة للشعب الناميبي .

اننا نشاطر بالكامل قلق المجتمع الدولي فيما يتصل بهذا البعد الجديد في تصعيد أعمال العدوان التي يرتكبها نظام جنوب افريقيا العنصرى في المنطقة .

والدليل على ذلك التصعيد ، اذا كانت هناك ثمة حاجة الى دليل ، يتمثل مرة أخرى في أعمال التدخل الارهابي ضد جمهورية أنغولا الشعبية وبوتسوانا . ونحن ندين بقوة هذه الأعمال ، وبخاصة نظرا لما يربط بيننا من وشائج التضامن التي نمت أثناء نضالنا المشترك ضد الاستعمار ونظرا لتفهمنا لرغبة شعب أنغولا في السلم بعد عقود من الحرب التي فرضت عليه . ونحن نطالب بوقف جميع أعمال العنف ضد دول المنطقة وبالاحترام الدقيق لسيادة جمهورية أنغولا الشعبية وسلامتها الاقليمية .

ان سياسة دولنا الخمس ما فتئت تقوم دائما على الدفاع بثبات عن مبادئ السيادة والاستقلال الوطني والسلامة الاقليمية وعدم التدخل في شؤون الدول واحترام هذه المبادئ .

ووفقا لما أكده مرة أخرى رؤساء دول جمهورية أنغولا الشعبية وجمهورية الرأس الأخضر وجمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية وجمهورية غينيا - بيساو وجمهورية موزامبيق الشعبية في اعلان سان تومي الذى اعتمد في مؤتمر القمة الخامس لرؤساء البلدان الافريقية الناطقة رسميا بالبرتغالية :

" يعلن مؤتمر القمة عن تأييده المطلق لجميع المبادرات والتدابير التي اتخذت أو التي ستتخذ من جانب جمهورية أنغولا الشعبية وجمهورية موزامبيق الشعبية للدفاع عن سيادتهما وسلامتهما الاقليمية ووحدتهما ومنجزات شعبي هذين البلدين .

" وفي حدود امكاناته وولاء للتقاليد التاريخية في النضال المشترك والتضحيات ، يؤكد مؤتمر القمة مجددا عزمه على تقديم الدعم المتعدد الأوجه لجمهورية انغولا الشعبية وجمهورية موزامبيق الشعبية " .

وانطلاقا من هذا التقليد وادراكا للحاجة الى وضع حد نهائي لأعمال العدوان التي ترتكبها جنوب افريقيا ضد الدول المجاورة في المنطقة فاننا نطلب من هذا المجلس أن يتخذ الاجراء الذى يقتضيه الأمر .

ويحدونا الأمل في أن يضطلع هذا المجلس بالمسؤوليات التي عهد بها اليه ميثاق الأمم المتحدة . ولا يزال الميثاق ، في رأينا ، أسلم الوسائل لتعزيز السلم والأمن الدوليين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل سان تومي وبرينسيبي على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد اودوفينكو (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : منذ عشرة أعوام ، ابتداء من عام ١٩٧٥ ، ما فتئ نظام جنوب افريقيا العنصري يشن الحرب على أنغولا . وقد اعتمد مجلس الأمن العديد من القرارات طالب فيها بقوة بأن تقوم جنوب افريقيا بسحب قوات احتلالها من اراضي جمهورية انغولا الشعبية فورا ودونما قيد أو شرط ، وبأن توقف جميع أعمال العدوان والأعمال التخريبية الأخرى الموجهة ضد تلك الدولة وأن تحترم احتراما دقيقا سيادة أنغولا وسلامتها الاقليمية .

ومع ذلك يجد المجلس نفسه مضطرا اليوم لكي ينظر مرة أخرى في مسألة الأعمال العسكرية العدوانية الجديدة التي ترتكبها جنوب افريقيا ضد انغولا والتي تشكل انتهاكا صارخا ضد سيادة انغولا وسلامتها الاقليمية وتعرّض السلم والأمن الدوليين لخطر كبير .

ان نظام جنوب افريقيا العنصري يتشبث بسياساته في الجنوب الافريقي بأى ثمن وبأى وسيلة ممكنة . ويسعى ذلك النظام الى ادامة حكمه في ناميبيا وارهاب انغولا ودول خط المواجهة الأخرى واجبارها على التخلي عن مسارها المستقل المحب للسلم . وهو يسعى الى املاء ارادته على البلدان الافريقية المستقلة المجاورة من اجل اعاقة التغيرات التقدمية الاقتصادية ـ الاجتماعية في تلك البلدان وحماية نظام الفصل العنصري والابقاء عليه .

ووفقا لما سبق توضيحه يتمثل السبب الرئيسي لموقف جنوب افريقيا العدواني الرجعي ، والعائق الأساسي للقضاء على الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري في الجنوب الافريقي والعائق الاساسي أمام الحل العادل الفعال لمشاكل أمن الدول الافريقية المحبة للسلم والحرية ، يتمثل فيما يسمى بالارتباط البنّاء الوثيق مع ذلك النظام وتأييده ، وهو الأمر الذى تمارسه الولايات المتحدة وعدد من البلدان الغربية الاخرى واسرائيل .

ان نظام بريتوريا قد برهن تماما من خلال اعماله الأخيرة على طابعه العدواني الحقيقي . ففي حين تتشدق بريتوريا بنفاق عن الحاجة لايجاد تسوية سلمية لمشاكل الجنوب الافريقي تعمل بلا توقف على زعزعة استقرار الحالة في انغولا . وما اعلان جنوب افريقيا عما يسمى بنواياها السلمية تجاه أنغولا الا آخر مناورة في سلسلة مناوراتها الدعائية الكاذبة .

وتعلن جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية عن تضامنها الكامل مع شعب أنغولا الباسل ، الذى ما فتئ يحمل السلاح دفاعا عن حريته واستقلاله . ونحن ندين بقوة عدوان جنوب افريقيا المستمر ضد أنغولا بما في ذلك العمل العدواني الذى ارتكب في مقاطعة كابيندا ، ونطالب بالوقف الفورى لهذه الأعمال وانسحاب جميع قوات جنوب افريقيا من اراضي انغولا فورا ودون شروط ووقف جميع اعمال العدوان الموجهة ضد ذلك البلد .

ونرى انه من الضرورى لمجلس الأمن أن يتخذ التدابير الحاسمة لوضع حد للأعمال العدوانية التي ترتكبها جنوب افريقيا ضد انغولا . لقد قرر المجلس في القرار ٤٧٥(١٩٨٠):

" ... الاجتماع ثانية في حال قيام نظام جنوب افريقيا العنصرى بمزيد من أعمال الانتهاك لسيادة جمهورية أنغولا الشعبية وسلامتها الاقليمية ، للنظر في اتخاذ تدابير أكثر فعالية وفقا للأحكام الملائمة من ميثاق الأمم المتحدة ، بما فيها الفصل السابع منه ؛ "

ونحن نرى أن اعتماد هذه التدابير من جانب المجلس ضد العنصريين أمر طال انتظاره . ويتعين على المجلس أن يدين بقوة نظام بريتوريا العنصرى لاستمراره في شن أعمال العدوان ضد أنغولا وأن يطالبه بوضع حد لتلك الأعمال فورا . ويتعين على المجلس أن يجبر جنوب افريقيا على احترام سيادة أنغولا واستقلالها وسلامتها الاقليمية دون قيد أو شرط .

ويؤيد وفد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/17286 .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي هو ممثل كوبا . وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد اوراماس اوليفا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بوصفي زميلا من سكان امريكا اللاتينية والكاريبي أود أن اهنئكم، سيدى، على تقلدكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ان مواهبكم المعروفة ومهاراتكم الدبلوماسية تبشر أعمال المجلس بأن تتميز بتفانيكم الراسخ من أجل حرية الشعوب واستقلالها.

اسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديرى لسفير تايلند لعمله المتفاني بوصفه رئيسا للمجلس في الشهر الماضي.

ان جمهورية أنغولا الشعبية ، ممثلة في شخص رئيسها خوسيه ادوارد و دوس سانتوس ، اضطرت الى طلب عقد هذا الاجتماع العاجل لمجلس الأمن للتنديد بعمل عدواني غاشم وشائن آخر ارتكبته حكومة بريتوريا العنصرية ضد بلاده .

ففي ٢١ أيار/مايو قامت قوات خاصة تابعة لجنوب افريقيا بالتسلل الى كابيندا ، التي تبعد أكثر من ٢ ٥٠٠ كيلومتر من حدود جنوب افريقيا ، ولحقت بها ، في صدام مع وحدة جوالة صغيرة للقوات الانغولية ، هزيمة نكراء في بحر دقائق ، وقد لاقى جنديان من جنوب افريقيا حتفهما ووقع قائد المجموعة ، وهو برتبة كابتن في الأسر. وبعد أيام قليلة اعترف قائد القوات الخاصة أمام الصحفيين في لواندا ان الأوامر التي تلقاها كانت تقضي بتدمير المنشآت النفطية لشركة " كابيندا غولف " في مالونغو بكابيندا . والمثير للعجب في ذلك ان تلك المنشآت تمتلكها شركة نفط امريكية عبر وطنية هي شركة " غولف اويل " . ونرجو أن تتخذ حكومة الولايات المتحدة تدابير حازمة ردا على هذا الاعتداء الذى شنه عنصريو بريتوريا ، استجابة لما طالب البعض به في هذا البلد مؤخرا . ان بريتوريا ، وقد فاجأتها هذه الهزيمة ، وأخذت على حين غرة بالدليل الذى لا يدحض الموجود بيد السلطات الانغولية ، ذكرت ، على لسان رئيس أركان الجيش المنظم على الطراز الفاشي ، الجنرال كونستاند فيلجين ، ان مهمة مجموعة القوات الخاصة المتسللة كانت جمع المعلومات التجسسية عن قواعد سوابو والمؤتمر الوطني الافريقي في كابيندا ، وبعبارة أخرى ، اضطر عنصريو جنوب افريقيا الى الاعتراف بأنهم انتهكوا سيادة دولة ، هي أنغولا في هذه الحالة ، وانهم أرسلوا وحدة من جيشهم النظامي للتوغل في ذلك البلد . أى قانون يسمح لجنوب افريقيا العنصرية انتهاك أهم القواعد الاساسية للقانون الدولي ؟

ان جرائم زعماء بريتوريا العنصريين بلغت منتهى الوقاحة والصفاقة . فالسلطات العنصرية ادّعت بأنهم كانوا يجمعون المعلومات عن معسكرات المؤتمر الوطني الافريقي وسوابو في كابيندا . ان مقلدى هتلر هؤلاء حقيرون وسليطو اللسان لسبب بسيط هو أنهم يعرفون انه لا توجد في كابيندا لا معسكرات ولا مجموعات للمؤتمر الوطني الافريقي أو لسوابو ، — وانما توجد منشآت نفطية فقط .

ان عملية مالونغو المجهضة تبرهن على خيانة واجرام عنصريي بريتوريا الذين تنبعث من نظام الفصل العنصرى الذى أسسوه رائحة العفن . فبما يعانونه من جنون العظمة والغطرسة والشعور الزائف بالتفوق والسلوك الشائن والاساءة الى البشر الآخرين بلغ بهم الأمر حد تخريب المنشآت الاقتصادية لحليفهم الرئيسي ، الولايات المتحدة ، وتعريض حياة مواطنين امريكيين للخطر . ويدلل هذا بوضوح أيضا على أن " يونيتا " ليست الا أداة في أيدى عنصريي بريتوريا النازيين ، وانها ترتكب الاعمال الاجرامية بحق الشعب الانغولي عندما تتلقى الأوامر من أسيادها الذين يرتكبون بدورهم أعمالا ارهابية متنوعة باسم أذنابهم . وظهر هذا بوضوح من حقيقة انه كان من بين المواد المقبوض عليها لدى القوات الخاصة الاجرامية منشورات دعائية للمنظمة المعادية للثورة تلك وأصباغ تستخدم للكتابة على الجدران بأن عصابات يونيتا هي التي قامت بالعملية .

ان العنصريين تلقوا درسا قويا في مالونغو ، وان الروح الثائرة للقوات المسلحة الشعبية لتحرير أنغولا (فابلا) تعززت تعزيزا كبيرا .

ان عنصريي جنوب افريقيا يقفون في طليعة تلامذة غيبيلز . والكذب واحدة من أكثر أدواتهم استخداما ، وهو السبب في اننا نجد لزاما علينا أن نستشهد بما يلي من صحيفة " جورنال " الأنغولية في عددها الصادر في ٢٤ ايار/مايو :

" ان محاولات تخريب منشآت مالونغو النفطية ، التي قام بها مباشرة أفراد نظاميون في جيش بريتوريا ، جزء من خطة واسعة لزعزعة استقرار أنغولا السياسي والاقتصادى تورط فيها نظام بريتوريا العنصرى تورطا عميقا . ويجب ألا يغيب عن البال ان قوات بريتوريا الخاصة نفّذت ، منطلقة من نفس المقاصد ، عملية تخريب أخرى ضد منشآت مصفى لواندا التابع لشركة " بترانغول " وجسر غيرا ول والخزّانات النفطية في ليبوتو وسفينتين راسيتين في ميناء لواندا . وقد ثبت الآن ان كل هذا كان من عمل عناصر نفس الوحدة الموجودة في كابيندا " .

ولو أن عملية تخريب منشآت شركة غولف النفطية في مالونغو نجحت ، لعانى الاقتصاد الانغولي من خسائر تقدر بـ ٥٠٠ مليون دولار ، ولفقد العشرات ، بل ربما المئات ، من الفنيين الاجانب والانغوليين أرواحهم ، بما فيهم ١٧٨ فنيا امريكيا .

كذلك يجب ألا يغيب عن البال ان الخزانات النفطية لا تبعد سوى ١٠٠ متر من المجمعات السكنية لهؤلاء الفنيين ، ولو ان تلك المستودعات انفجرت لتهدمت تلك المنازل والمجمعات السكنية أيضا .

أليس من الواضح ان الذين يدعمون بريتوريا يشجعون العنصريين على هذه الممارسات الاجرامية ؟ ألم يحن الوقت للذين يروجون لسياسة الارتباط البنّاء أن يضعوا حدا لهذا الكلام المعسول ويوقفوا دعم حكومة اجرامية لا تعرف للمسؤولية معنى مثل حكومة بريتوريا ؟ لقد تعود الآن الكل على السياسة العدوانية التي تنتهجها جنوب افريقيا ضد البلدان المجاورة والتي تسببت في خسائر في الارواح تقدر بالآلاف وخسائر مادية لا تحصى . من ينتهك حقوق الانسان بطريقة منهجية مثل جنوب افريقيا ؟ ان رد فعل الادارة الامريكية اللطيف على هذا العمل من أعمال الارهاب الحكومي الاجرامي ، الذى كان يمكن أن يتسبب في خسائر كبيرة في أرواح مواطنين امريكيين كثيرين ، لم يأت مفاجأة لنا ، فالعمل نتيجة للتشجيع الذى تتلقاه بريتوريا من عون الولايات المتحدة الاقتصادى والسياسي والدبلوماسي والعسكرى .

ويدلل هذا على وقاحة سلطات واشنطون ونفاقها عندما تتكلم مهاجمة ما تصفه بالارهاب الدولي . كيف نفسر كون انه في هذه اللحظة بالذات فسخت قانون تعديل كلارك الذى يحظر تقديم العون لافراد عصابة يونيتا ؟

ان جنوب افريقيا أكثر عدوانية اليوم عما كانت عليه قبل ظهور سياسة واشنطون " للارتباط البناء " الى الوجود .

هناك خط فاصل واضح ، ان لم يكن فجوة عميقة ، بين موقفي أنغولا وجنوب افريقيا : فانغولا توخت المرونة والمعقولية والروح البنّاءة في جميع النواحي بغية تحقيق السلم والاستقلال والأمن في جنوب غرب افريقيا ، وفي النهج المبدئي الذى تسير عليه ، وفي تكيفها مع الظروف ، وفي نظرتها اليومية .

وردت جنوب افريقيا على موقف أنغولا بسياسة واضحة المعالم تتمثل في الارهاب الحكومي والتضليل . اذ صرحت الحكومة العنصرية بعد مرور عام على الموعد النهائي

المحدد في اتفاق لوساكا انها سحبت قواتها من جنوب انغولا ، الا ان الحقيقة هي ان بعض الوحدات لا تزال في كالويكي . ويذكّر هذا بالذريعة التي استخدمتها لغزو أنغولا في ١٩٧٥ . والواقع ان ذريعتها الآن هي ، كما كانت آنئذ ، حماية سد كالويكي .

فمنذ متى يتصرف العنصريون في بريتوريا بهذا السخاء مع الأفارقة السود ؟ ان كتيبة بافالو سيئة السمعة تتمركز بالقرب من قوات يونيتا بجوار الحدود الناميبية في مقاطعة كواندو ـ كوبانغولا الأنغولية .

ان جنوب افريقيا تستخدم المفاوضات مع أنغولا لكسب الوقت اللازم لاعداد قوات الكوماندو والتخريبية الجديدة ولخلق ظروف تمهد الطريق للتسوية الداخلية المزعومة في ناميبيا .

لقد حان الوقت لأن يضطلع مجلس الأمن بمسؤولياته في مواجهة المجتمع الدولي وأن يتخذ التدابير اللازمة لوضع حد للسياسة العنصرية الجنونية لجنوب افريقيا ضد جيرانها ، ولوقف المحاولات الرامية الى اضعاف وتخفيف أعمالها التي تدعم السلوك الاجرامي والفاشي لقادة الفصل العنصرى وتعتقد كوبا أنه يجب على مجلس الأمن أن يتخذ الخطوات التالية :

أولا ، أن يطالب بالانسحاب الفورى غير المشروط لجميع قوات الاحتلال التابعة لجنوب افريقيا من اقليم أنغولا .

ثانيا ، أن يدين جنوب افريقيا بقوة ، لانتهاكها سيادة أنغولا ، وهو الأمر الذى اعترف به ممثلو جنوب افريقيا عندما ذكروا أن الجماعة التي كانت في مالانغو كانت في مهمة لجمع المعلومات .

ثالثا ، أن يدين جنوب افريقيا لمحاولتها الهجوم على المنشآت النفطية في كابيندا وتدميرها الأمر الذى كان يمكن أن يؤدى الى خسارة في الأرواح فيما بين الأنغوليين والخبراء الأجانب .

رابعا ، أن يطلب من جنوب افريقيا أن تنفذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) دون مزيد من الابطاء وأن يعيد بذلك مناخ السلم الذى تتوق اليه الشعوب في الجنوب الافريقي .

خامسا ، أن يطلب من الدول الحليفة لجنوب افريقيا وقف التأييد الذى تقدمه الى نظام الفصل العنصرى باتباعها سياسات تشجعه على مواصلة سياسته الاجرامية ، وبصفة خاصة باتباعها سياسة الارتباط البناء المزعومة .

يجب أن يحدد لحكومة جنوب افريقيا موعد لتنفيذ تلك الخطوات . واذا لم تلتزم بهذا الموعد فلن يكون أمام المجلس بديل سوى اتخاذ الجزاءات الالزامية الشاملة بموجب الفصل السابع من الميثاق .

عندما اجتمعنا هنا في مجلس الأمن للنظر في مسألة ناميبيا قام العنصريون في بريتوريا ، تأكيدا لازدرائهم المعروف للعدالة ولسيادة الدول الأخرى بغارة اجرامية بقوات الكوماندو على عاصمة بوتسوانا تحت ذريعة القضاء على المقاتلين من أجل الحرية بالمجلس الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، أدت الى مقتل عدد كبير من المدنيين وتدمير عدد ضخم من المباني . ولأن هذه الجريمة ممارسة معتادة ومتكررة وهجوم وحشي من جانب بريتوريا ، فيجب أن تقابل بما هو أكثر من البيانات . انها تستحق فرض جزاءات صارمة .

يجب ألا ينسى العنصريون ومؤيدوهم أن صبر الشعوب له حدود .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل كوبا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية الذى طلب أن يقدم بيانا باعتباره رئيسا لمجموعة دول أوروبا الشرقية الاشتراكية لشهر حزيران/يونيه . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد شليفيل (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى ، اسمحوا لي أن أنقل عن طريقكم الى وزير الشؤون الخارجية في بلدكم ، تقديرنا للطريقة التي أداربها أعمال المجلس أثناء مناقشة مسألة ناميبيا . اننا نثق في أنكم شخصيا لن تدخروا جهدا للتوصل الى نتيجة ناجحة لهذه المناقشة الحالية . أود أن أشكركم وأشكر أعضاء مجلس الأمن لاعطائي الفرصة للتكلم باعتبارى رئيسا لمجموعة دول أوروبا الشرقية الاشتراكية ، بشأن سياسة العدوان وزعزعة الاستقرار المستمرة التي تتبعها جنوب افريقيا ضد جمهورية أنغولا الشعبية .

وفي سياق مناقشة مجلس الأمن لمسألة ناميبيا أدانت البلدان الاشتراكية بطريقة لا لبس فيها مناورات العنصريين لتحقيق " تسوية داخلية " ، واساءتهم استخدام أراضي ناميبيا للقيام بأعمال عسكرية ضد البلدان المجاورة ، وها هو نظام الفصل العنصري الآن يقف الآن موقف الاتهام . وبينما ينظر هذا الجهاز في اتخاذ خطوات لتسوية مسألة ناميبيا وتحسين الحالة في منطقة الجنوب الافريقي كلها ، كان لدى حكام بريتوريا من الوقاحة ما يجعلهم يعربون بطريقة وحشية عن ازدرائهم بالرأى العام الدولي . فشنوا هجوما ضد غابورون عاصمة بوتسوانا وصعّدوا هجماتهم الدائمة وأعمال التدخل ضد أنغولا ذات السيادة.

ومنذ أيام قليلة مضت ، وأثناء مناقشة مسألة ناميبيا ، واليوم مرة أخرى قدم ممثل أنغولا ، سعادة السيد الفونسو فان دونن وزير العلاقات الخارجية ، دليلا دامغا على أعمال العدوان المستمرة ، وزعزعة الاستقرار التي ارتكبتها بريتوريا ضد بلده . ان الانتهاك الصارخ لسيادة أنغولا والدول المستقلة الأخرى في المنطقة يثبت أن اعلانات السلام التي يطلقها العنصريون باطلة ولاغية ، وان جنوب افريقيا ، على خلاف أنغولا ، لا ترغب في التقيد بالترتيبات التي اتفق عليها في لوساكا في شباط/فبراير ١٩٨٤ .

ان أنغولا التي تربطها بالبلدان الاشتراكية روابط الصداقة خضعت لقرون للنير الاستعمارى . وفي العقد الماضي بذلت جهودا كبيرة ، حتى تؤسس بالدأب والتزام مواطنيها ، مجتمعا انسانيا جديدا تحتاج في تحقيقه الى السلام أكثر من أى شيء آخر. فهي تحتاج الى السلام من أجل تحقيق التقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية . وخلال العقد الأول الذى تلا الاستقلال ، لم تكن أنغولا في حاجة الى مثل هذا السلام .

ان أعمال التخريب التي ترتكب ضد أنغولا وانتهاك المجال الجوى لها والاحتلال المستمر لأراضي أنغولا ، والتأييد الخارجي لعصابات يونيتا المناهضة للثورة ، هي بعض من كل في المركب الدموى لأعمال العدوان والتخريب التي ترتكبها بريتوريا ضد هذه الجمهورية الشعبية الفتية . وخلال الأعوام العشرة لوجودها ، سعت أنغولا مرارا بالاشتراك مع أنصار الدولية الكوبيين الى ردّ الهجمات العسكرية المباشرة للعنصريين . ونظرا لتركيز القوات على

حدودها الجنوبية ، فان خطر حدوث أعمال عدوانية جديدة واسعة النطاق من جانب جنوب افريقيا ، خطر وشيك الوقوع . لذلك فانه من الواضح أن الربط المزعوم يستهدف تحويل الانتباه عن الأسباب الحقيقية للحالة الخطيرة في المنطقة .

ان أنغولا مضطرة لانفاق مبالغ ضخمة على حماية وتعزيز قدرتها الدفاعية ، ويجب أن تحول هذه المبالغ من تنفيذ مهام أخرى في ميدان السياسة الداخلية وفي مجال الاقتصاد في أنغولا . وبالاضافة الى ذلك فان أنغولا تواجه تحديا يوميا تقريبا من جراء الخسائر في الأرواح التي لا تعوّض ، والأضرار المادية الضخمة ، وذلك نتيجة للحرب التي تشنها بريتوريا . وهذا هو على وجه الدقة هدف بريتوريا : ان تضعف النظام التقدمي حتى يستطيع النظام العنصري أن يفرض ارادته على هذا الاقليم .

ان الهجوم بالقنابل ، الذي حاولت وحدة الكوماندو من جنوب افريقيا أن تقوم به على معمل مالونغو في كابيندا في نهاية أيار/مايو هو آخر الحلقات في سلسلة أعمال التخريب المنظمة . وما لم تحبط المحاولة الاجرامية التي استهدفت قلب أنغولا الاقتصادي ، لأدت الى خسارة لهذا البلد تبلغ بليون دولار كما ذكر وزير الخارجية صباح اليوم . لقد ذكر الرئيس دوس سانتوس أن نصف هذا المبلغ يكفي لتوفير الغذاء لمدة عام كامل لشعب أنغولا كله .

ولكن الأمر يتجاوز ذلك . لقد كان ارهابيو جنوب افريقيا يدركون بلا ضمير وبقسوة في محاولتهم شن هجوم بالقنابل ، امكانية وقوع خسائر كبيرة في الأرواح ، حيث ان هناك منطقة مأهولة بعدد كبير من السكان بالقرب من الخزانات . من منا لا يشعر بالاشمئزاز ازاء رد العنصريين بعد ان كشف قائد مجموعة الارهابيين عن أهداف عملية التخريب الأخيرة هذه ؟ لقد كانت لديهم الجرأة على ان يحاولوا بوقاحة تبرير هذا العمل بزعم انه عملية بحث عن أعضاء في المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية.

من يعطي بريتوريا الحق في ارسال عصابات القتلة الى انغولا ذات السيادة ؟ من يعطي بريتوريا الحق في شن هجمة على عاصمة دولة أخرى ذات سيادة ، وهي بوتسوانا ، وأن تقتل الأبرياء ؟ والاجابة هي ان العنصريين يعطون لأنفسهم هذا الحق لأنهم يعتبرون أنفسهم حكاما في تلك المنطقة ويمتلكون الآلة العسكرية المتطورة . ويتعين علينا الا ننسى أنهم يعلمون علم اليقين أن هناك حلفاء أقوياء يقفون الى جانبهم ، الا وهم أكثر دوائر الامبريالية رجعية التي يهمها تدهور الحالة الدولية . وبفضلهم ، استطاعت بريتوريا حتى الآن ان تقوم بلا عقاب بأعمال القتل والعدوان خارج حدودها وفي دول مستقلة ذات سيادة .

اننا ندين بشدة سياسة الارهاب التي يتبعها العنصريين ، ولا سيما استمرار حربهم غير المعلنة على جمهورية انغولا الشعبية .

ولكن الادانة وحدها ليست كافية . ان اعمال العدوان التي ترتكبها بريتوريا ، انتهاكا للقانون الدولي ، يجب ان تلقى ما تستحقه من رد في شكل تدابير حاسمة . واننا نطالب ، بالاشتراك مع أغلبية دول عدم الانحياز ، بفرض عقوبات الزامية شاملة على جنوب افريقيا . ولن يؤدي وقوف اعضاء مجلس الأمن في وجه اتخاذ هذه التدابير الا الى تشجيع العنصريين الطائشين على ارتكاب جرائم جديدة ، وسيجعل هؤلاء الاعضاء متواطئين في هذه الجرائم . ولا ريب في ان سياسة بريتوريا قد اصبحت تمثل تهديدا خطيرا على السلم والأمن الدوليين.

ان هناك مسألة لا بد ان تكون واضحة : اذا كان هناك من يعتقد بأن الدول الافريقية ، بعد ان تخلصت من نير الاستعمار ، يمكن ان تكون عرضة للابتزاز فهو مخطئ ، ان التقدم التاريخي يمكن عرقلته ، بل وربما يمكن وقفه لبعض الوقت ، ولكن لا يمكن أبدا الحيلولة دون حدوثه .

ان الدول الاشتراكية في اوروبا الشرقية تقف وقفة التضامن الراسخ الى جانب شعب انغولا وشعوب دول خط المواجهة الأخرى في نضالها ضد نظام الفصل العنصري العدواني والاستعماري ، ومن أجل الحفاظ على استقلالها وسيادتها وسلامتها الاقليمية . اننا نؤيد السياسة البناءة التي تتبعها أنغولا والرامية الى تحقيق السلم والأمن في المنطقة . وان المقترحات التي قدمتها جمهورية انغولا الشعبية ، والواردة في الرسالة المؤرخة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ، الموجهة الى الامين العام من رئيسها دوس سانتوس ، توضح مرة أخرى من هو حقا الذي يهتم باستقرار الحالة في الجنوب الافريقي .

واسمحوا لي ، لذلك ، ان أعرب عن الأمل في أن يؤيد مجلس الأمن ، بقرار واضح لا لبس فيه ، ضحايا سياسة الفصل العنصري . ويتعين على المجلس ان يعمل على ان يلي الحرب التي استمرت ١٠ سنوات في انغولا سلام ما برح هذا البلد يتوق اليه توقا شديدا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو ممثل الأرجنتين . ادعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد مونيز (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : منذ بضعة أيام أعربت عن تهانينا لوزير خارجية ترينيداد وتوباغو بمناسبة توليه رئاسة مجلس الأمن

لهذا الشهر ، ولكنني اود في هذه المناسبة أن أكرر مرة أخرى تهانينا وأن أعرب عن ارتياحنا لرؤيتكم ، سيدى الرئيس ، في كرسي الرئاسة . وانني على اقتناع بأنكم ستتمكنون بما تتحلون به من مناقب دبلوماسية عالية برهنتم عليها في كثير من المناسبات ، من النجاح في ادارة اعمال هذا المجلس في هذه المناقشة الهامة .

وقبل أن أشرح موقف بلادى المحدد ، أود أن أقول اننا نوافق تماما على ماجاء في البيان الذى ألقاه ممثل جزر البهاما ، والذى عبر تعبيرا دقيقا عن الموقف الواضح والاجماعي لمجموعة دول امريكا اللاتينية ازاء هذه المسألة.

ان الانتهاكات المتكررة لسيادة انغولا الاقليمية التي ارتكبتها القوات المسلحة لجنوب افريقيا وجواسيسها تستحق الادانة الاجماعية من جانب المجتمع الدولي ، وردا مناسبا من جانب مجلس الامن . ان الاحداث التي أدت الى هذا الاجتماع خطيرة للغاية ، لأنها تنتهك اتفاقات تم التفاوض عليها بشق الانفس بين انغولا وجنوب افريقيا ولأنها تمثل عقبات جديدة خطيرة في طريق السعي الى تحقيق الاستقرار والوئام في افريقيا الجنوبية الغربية .

ومنذ بضعة ايام ، ذكر وفد بلادى ، اثناء نظر المجلس في الحالة في ناميبيا ، ان السياسة الخارجية لجنوب افريقيا ، بسبب طبيعتها العنصرية والاستعمارية ، لا تتمشى مع اى نظام دولي يقوم على اساس مبادئ ميثاق الامم المتحدة ويرمي الى الحفاظ على السلم والامن الدوليين وكفالة تنمية علاقات وئام وتعاون بين الدول . ونحن اليوم نكرر ذلك .

وفي فترة أقل من أسبوع ، ارتكبت جنوب افريقيا ثلاثة أعمال تتناقض مع احكام محددة من الميثاق وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة . ان تسلل قوات الاستخبارات الى داخل انغولا ، والهجوم البربرى الذى لا مبرر له على بوتسوانا ، واقامة حكومة مؤقتة في ناميبيا تمثل ثلاثة تحديات خطيرة لمصداقية الامم المتحدة وفعاليتها .

وان الأرجنتين تدين بشدة هذه الاعمال ، وتعتقد أنه لا ينبغي لمجلس الأمن أن يظل على عدم اكتراثه ازاء هذا الموقف الذى يهدد مستقبل السلم في الجنوب الافريقي .

تؤيد الارجنتين بشدة السعي الى الحلول السلمية التفاوضية للمشاكل المختلفة في الجنوب الافريقي . ان الطبيعة المعقدة للصراعات التي ينبغي حلها في تلك المنطقة لا تتطلب سوى الحوار والعمل المتضافر من جميع الاطراف لضمان المستقبل المستقر . يبدو من الواضح انه لا مجال لحلول تفرض من جانب واحد او حلول تتجاهل المصالح المشروعة لقطاعات او بلدان معينة . والاصرار على اعمال او اقتراحات متطرفة لن يكون من شأنه سوى الاسهام في اطالة امد المجابهات والمأساة في الجنوب الافريقي الى الابد .

وبالتالي ، نلاحظ باهتمام متجدد العمليات الدبلوماسية التي تمت في الايام الاخيرة والتي تبعث على الامل في حصول ناميبيا على استقلال حقيقي عاجل ، وفي انشاء معالم جديدة في العلاقات بين جنوب افريقيا والبلدان الافريقية الاخرى . وبالنسبة لتدابير داخلية معينة في داخل جنوب افريقيا نفسها ،لا نعتقد انها تمثل بدائل مجدية عن الفصل العنصري الذي يعد استئصاله الكامل النهائي امرا اساسيا . ان العطيات العسكرية الاخيرة في انغولا وبوتسوانا، والاصرار المتعنت على شروط مسبقة غير مقبولة لاستقلال ناميبيا تثبت بوضوح التطرف والعنف اللذين يميزان موقف حكومة جنوب افريقيا .

في هذه المرحلة من قرن شهد احراز تقدم لم يسبق له مثيل في العلاقات الانسانية والدولية ،تمثل سياسة بريتوريا مفارقة تاريخية سياسية خطيرة ، وهذه السياسة لا تتمشى مع القيم التي تدعي او تؤكد حكومة جنوب افريقيا انها تدافع عنها . والشاهد على هذا هو المعارضة الفعالة والملموسة المتزايدة لتلك السياسة في مناطق لها روابط تقليدية بجنوب افريقيا . وينبغي لبريتوريا الا تتجاهل اهمية الاشارات الواضحة التي تبين عزلتها المتزايدة على المستوى الدولي او الا تستخف بهذه الاهمية . وينبغي للذين لا يزالون يربطون مصيرهم بالفصل العنصري ان يفهموا ان صلابة الراى والعجرفة هما أسوأ أعداء مصالحهم لقد حان الوقت أن يدرك قادة جنوب افريقيا الحقيقية وان يقوموا بالتغييرات الضرورية التي تطالب بها عن حق افريقيا وسائر المجتمع الدولي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر ممثل الارجنتين على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل يوغوسلافيا ،الذى ادعوه الى ان يشغل مقعدا على طاولة المجلس والى ان يدلي ببيانه .

السيد غولوب (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : للمرة الثانية في يومين يناقش مجلس الامن نتائج العدوان العسكرى والاحتلال اللذين تقوم بهما جنوب افريقيا . وللمرة الثانية يحاول المجلس ان يجد ردا كافيا على سياسة جنوب افريقيا العدوانية التي تهدد السلم والامن الدوليين .

تستخدم جنوب افريقيا بشكل متزايد القوة والعدوان العسكرى ضد بلدان افريقية مستقلة وشعوب افريقية . ان لنظام الفصل العنصرى وجهين ،كلاهما قبيح وكريه : احدهما خاص بالاضطهاد الداخلي والارهاب المؤسسي ، والاخر خاص بالتخويف والارهاب الصادر عن الدولة والعدوان العسكرى وهي امور تمارسها ضد جيرانها . ويمثل العدوان المسلح على انغولا واحتلال جزء من ذلك البلد المستقل غير المنحاز ،والغزوات الاجرامية في اجزاء اخرى من انغولا الوجه الحقيقي للفصل العنصرى .

سوف يعقد مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز في بداية شهر ايلول /سبتمبر من هذا العام في لواندا بأنغولا . ونحن نفهم ان الغرض من عدوان جنوب افريقيا على انغولا والدمار الذى تلحقه بها هو ممارسة ضغط على جميع بلدان عدم الانحياز ايضا . وسوف تفشل هذه المحاولة في اخافة بلدان عدم الانحياز كما فشلت غيرها .

لعلكم تذكرون ان رؤساء دول او حكومات بلدان عدم الانحياز قد أدانوا بشدة في مؤتمر القمة السابع الذى عقد في نيودلهي استمرار الاحتلال العسكرى لجزء من اراضي انغولا واكدوا انهم يعتبرون هذا عملا من اعمال العدوان على البلدان غير المنحازة وطالبوا بالانسحاب الفورى غير المشروط لقوات جنوب افريقيا ،وقرروا زيادة المساعدة لشعب وحكومة جمهورية انغولا الشعبية والتضامن معهما . ان انغولا ذات السيادة وغير المنحازة في حاجة الى السلم حتى تتمكن من بدء حل مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بها .

يعد العدوان العسكري على انغولا انتهاكا للاحكام الاساسية للسلوك الدولي ومبادئ ميثاق الامم المتحدة . ويعد استخدام القوة ، والاحتلال ،والتعرض ، والتدخل في الشؤون الداخلية وزعزعة استقرار حكومات بلدان مستقلة جرائم في الجنوب الافريقي كما هي جرائم في سائر انحاء العالم . ونحن نعتقد ان على مجلس الامن ان يرد بشكل كاف على هذا السلوك .

على البلدان التي لا تزال تحتفظ بعلاقات مع جنوب افريقيا وتتعاون معها ان تستجيب لصوت العقل وتتفهم ان اى تعاون مع جنوب افريقيا يعرض سلم واستقرار المنطقة للخطر وان ذلك التعاون يعرقل الجهود الدولية الرامية الى القضاء على الفصل العنصرى وتحقيق الاستقلال وتقرير المصير لشعب ناميبيا ،وكذلك تحرير السكان السود المقهورين في جنوب افريقيا . وينبغي لتلك البلدان ان تستخدم ثقلها لدى جنوب افريقيا لتجعلها تغيّر سياستها .

ينبغي لمجلس الامن ان يجد ويعتمد هذه المرة تدابير كافية لوقف العدوان على انغولا وعلى دول خط المواجهة الاخرى وان يحميها ويدافع عن استقلالها وسيادتها ووحدة اراضيها ؛ وعليه ان يدين جنوب افريقيا ؛ وعليه ان يستخدم جميع الوسائل التي تحت تصرفه بموجب ميثاق الامم المتحدة لجعل جنوب افريقيا تنسحب من انغولا دون قيد أو شرط ، وتحترم سيادتها ووحدة اراضيها وتعوضها عن خسائرها بشكل مناسب .

ونعتقد ان على مجلس الامن ان يوجه رسالة واضحة الى جنوب افريقيا بان المجتمع الدولي والامم المتحدة ومجلس الامن لن تحتمل بعد الان سياسة العدوان والاحتلال والاستعمار التي تمارسها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي هو ممثل السودان ، الذى يرغب في القاء بيانه بوصفه رئيسا لمجموعة الدول العربية لشهر حزيران/يونيه ، وانني ادعوه الى ان يشغل مقعدا على طاولة المجلس والى ان يدلي ببيانه .

السيد بريدو (السودان) : السيد الرئيس، شكرا لك ، ولزملائك اعضاء المجلس، لاتاحة الفرصة لوفد بلادى للتكلم باسم المجموعة العربية ، في الموضوع المعروض أمامكم ، وهو شكوى انغولا ضد جنوب افريقيا ، وذلك انطلاقا من التضامن والكفاح والمصير المشترك بين الدول العربية والافريقية ضد قوى الاحتلال والهيمنة والتوسع العنصرى والصهيوني .

ان الامر المعروض أمام مجلسكم الموقر هو السائد في انغولا نتيجة لعدوان حكومة جنوب افريقيا العنصرية على دولة افريقية مستقلة ، تعرضت في السابق للعدوان السافر على أراضيها وشعبها ، وتعيش الان التهديد المستمر والخطير من قبل حكومة جنوب افريقيا . وقد استمعنا صباح اليوم للبيان الضافي للسيد وزير خارجية انغولا ، كما اطلعنا على الوثيقة S/17263 المؤرخة في ١٣ حزيران /يونيه الجارى ، والمتضمنة للرسالة التي يوجهها السيد وزير الدفاع بجمهورية أنغولا الشعبية الى مجلسكم الموقر ، يستعرض فيها سلسلة اعتداءات حكومة جنوب افريقيا العنصرية على بلاده وتحرشاتها بها . وكان من أبرز الاعتداءات الاخيرة محاولة الاعتداء على منشات البترول في كابيندا في ٢١ ايار/مايو الماضي ، بالاضافة الى تحليق طائرات جنوب افريقيا فوق مواقع مختلفة من انغولا ، واحتفاظها على طول الحدود الانغولية بقوات تبلغ جملتها ٢٠٠٠٠ جندى ، الامر الذى يدل على ان نظام بريتوريا يعد العدة لغزو جديد لانغولا . ان عدوان جنوب افريقيا المتكرر على انغولا يشكل خرقا صارخا لسيادة وسلامة أراضيها واستقلالها ، وانتهاكا لقرارات الامم المتحدة ومبادئ القانون الدولي ، كما يهدد الامن والسلم الدوليين . ولذلك فان الدول العربية تدين بشدة عدوان جنوب افريقيا على انغولا ، وتهيب بمجلسكم الموقر ان يعمل على ادانتها بقوة ، ومطالبتها بسحب قواتها ووقف جميع اعمالها العدوانية ضد انغولا ، وضد دول المواجهة كلها .

لقد انتهى مجلسكم الموقر بالامس من مداولات طويلة وغنية ، اشترك فيها أكثر من ثمانين ممثلا ، كان بينهم عدد كبير من وزراء خارجية دول عدم الانحياز ادانوا جميعهم ممارسات واعتداءات جنوب افريقيا العنصرية في اقليم ناميبيا وداخل جنوب

افريقيا نفسها . كما أدانوا اعتداءات حكومة جنوب افريقيا على جيرانها من دول المواجهة الافريقية وتحرشاتها المستمرة بها . وعلى أثر تلك المداولات والمشاورات اصدر مجلسكم الموقر بالامس قراره ٥٦٦ (١٩٨٥) ، كما اصدر رئيس المجلس في ٣ ايار/مايو ١٩٨٥ بيانه الخاص باعلان الادارة الداخلية في ناميبيا . ومن جهة اخرى اجتمع مجلس ناميبيا واصدر بيانه الذى تفضل رئيسه بتلاوته عليكم بالامس. ونجتمع خلال فترة قصيرة من الان لمناقشة اعتداءات حكومة جنوب افريقيا على أراضي دولة افريقية مستقلة اخرى هي جمهورية بوتسوانا . ولعل هذا يوضح حالة اليأس والعزلة التي يعيشها نظام بريتوريا نتيجة لازدياد حملات المعارضة في الداخل ، التي يخوضها شعب جنوب افريقيا الجسور ، بقيادة حركات التحرير المناضلة ، ونتيجة للوعي المتزايد والاهتمام المطرد بقضية سياسة الفصل العنصرى واحتلال ناميبيا . وقد تجلى هذا الاهتمام في المواكب والمظاهرات التي انتظمت معظم بلدان العالم ، بالاضافة الى القرارات الادارية والتشريعية التي اتخذتها العديد من البلدان لتشديد قبضة المقاطعة لنظام بريتوريا وعزلته .

ولكن بالرغم من هذا السخط والاستنكار المتزايدين ، فان نظام بريتوريا ما زال يحصل على المساعدات من قبل بعض الدول الغربية واسرائيل . وقد قاد هذا الوضع على مر السنين الى تقوية مؤسسات جنوب افريقيا العسكرية والامنية والى ازدهار القدرات الاقتصادية للنظام العنصرى هناك ونموها بصورة مطردة بنسبة نمو وازدهار المصالح الاقتصادية للشركات والحكومات الغربية ، رغم معارضة الرأى العام في هذه الدول . وان هذا الدور السلبي الذى تضطلع به بعض الدول الدائمة العضوية في هذا المجلس وغيرها ، اما حماية لمصالح اقتصادية تربطها بحكومة جنوب افريقيا العنصرية ، او سعيا وراء تحقيق طموح استراتيجي فردى يدفعها لمد يد العون لنظام اجمعت الاسرة الدولية على رفضه شكلا وموضوعا ، لم يمكن المجلس من الاضطلاع بمسؤولياته كاملة في الحفاظ على الامن والسلم الدوليين ، وتحقيق الاستقلال لناميبيا ، وازالة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، ووقف ما تشنه الحكومة العنصرية هناك من حملات عدوانية على دول المواجهة المحيطة بها .

ان التضامن العربي الافريقي يقوم على اسس راسخة ويعود الى سنوات طويلة ، وقد تجلى هذا في معارك البناء والتحرير المشترك ضد الاستعمار ، والعنصرية والصهيونية ، خاصة في هذه الظروف التي اتسع فيها التعاون بين جنوب افريقيا واسرائيل في مختلف المجالات الاقتصادية والعسكرية والفنية ، الامر الذى ساعد النظاميين العنصريين على مواصلة سياسة الاحتلال في ناميبيا وفلسطين والاراضي العربية المحتلة . ولذلك فان الدول العربية ما فتئت تواصل دعمها عبر مختلف القنوات ، الثنائية والاقليمية والدولية ، لدعم كفاح شعوب جنوب افريقيا ودول المواجهة في معاركها العادلة ضد نظام بريتوريا . وفي هذا الاطار ، أصدر مجلس جامعة الدول العربية ، في اجتماعه الاخير بتونس ، قراره الخاص بدعم حركات التحرير في الجنوب الافريقي . وقد جاء فيه :

" ١ - التأكيد على الموقف الثابت للدول العربية في ادانة سياسة الفصل العنصرى التي ينتهجها النظام العنصرى في جنوب افريقيا وتأييد ومساندة الكفاح التحريرى لشعوب الجنوب الافريقي من أجل تقرير المصير والحرية والكرامة . والمطالبة باتخاذ الخطوات العملية للقضاء التام على سياسة الفصل العنصرى .

٢ - تجديد المساندة الكاملة لشعب ناميبيا في كفاحه من أجل الاستقلال ، والمطالبة بالتنفيذ الفورى لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) الخاص باستقلال ناميبيا دون شروط أو قيد .

٣ - ادانة التحالف والتعاون القائمين بين النظامين العنصريين في بريتوريا وتل أبيب والذى يضر بالحقوق المشروعة للشعوب العربية والافريقية .

٤ - تأكيد التضامن مع النضال الشعبي المتزايد للأغلبية الوطنية في جنوب افريقيا ضد القوانين العنصرية الجائرة وادانة محاولة النظام العنصرى فرض الخدمة العسكرية على الوطنيين السود .

٥ - ادانة المجازر الوحشية التي ارتكبها النظام العنصرى في جنوب افريقيا مؤخرا والتي ذهب ضحيتها عدد من المواطنين السود .

٦ - توجيه تحية للمناضلين السياسيين في سجون ومعتقلات النظام العنصرى وعلى رأسهم المناضل نيلسون مانديلا والمطالبة باطلاق سراحهم فورا دون قيد أو شرط " .

وأخيرا نود أن نؤكد من جديد تأييد الدول العربية التام لجمهورية انغولا الشعبية في معركتها للدفاع عن استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها ، كما ندين بشدة تحفظ عدوان حكومة نظام بريتوريا العنصرى على انغولا ، ونطالبها بوقف جميع أعمالها العدوانية ، واحترام سيادة واستقلال انغولا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل السودان على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو ممثل الكونغو ، وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس ، والى الادلاء ببيانه .

السيد غاياما (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يسعد وفد الكونغو بصفة خاصة ، سيدي ، أن يرى وزير خارجيتكم ويراكم أنتم في كرسي الرئاسة مرة أخرى . وفي الأيام القليلة الماضية ، أبديتم كفاءة ممتازة في ادارة المداولات بشأن ناميبيا . وكنا في واقع الأمر نود أن نراكم تخلدون الى الراحة ، ولكن جنوب افريقيا دائما عنصر مفاجأة ينبغي أن يؤخذ في الحسبان .

ليس من المدهش أن يكون نظام بريتوريا العنصري والفاشي الجديد والاستعماري هو محور مداولاتنا مرة أخرى . ولو كان الأمر عكس ذلك ، لكان معناه أن النظام قد اقتنع بمثل السلم وحسن الجوار وبمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين واحترام سيادة وسلامة أراضي جيرانه . ونحن نشك أن هذا قد حدث ، لا لأن ذلك أصبح أمرا معتادا لدينا ، ولكن استنادا الى ملاحظات تدعمها الحقائق ، التي تنبئنا عن طبيعة نظام جنوب افريقيا بأكثر مما تنبئنا به كل العبارات الخطابية الرنانة التي أطلقت أخيرا بشأن التطور المزعوم له .

منذ بضعة أيام ، في الوقت الذي كان المجلس ينظر فيه الحالة في ناميبيا بهدف تقييم الظروف الناجمة عن عدم تطبيق القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، قدم ممثل النظام العنصري حجة غريبة عن الحالة الداخلية في انغولا . ومن الواضح أن جنوب افريقيا لتبرر عدوانها في شمال انغولا بحاجة الى أن تقنع بأسره " بالمزايا " التي يعجز عنها الوصف لاحتلالها المستمر لجنوب ذلك البلد .

ان احتلال جنوب افريقيا لجزء من جنوب انغولا ، كان كما يعرف الجميع نتيجة لعدوان مبيّت منذ حوالي ثلاث سنوات . وقد سبقت الاحتلال اعتداءات مسلحة عديدة تسببت في خسائر كثيرة في الأرواح والممتلكات وكانت بكل أهدافها ونواياها حربا حقيقية دون استفزاز أو مبرر لها .

والغرض الذى أعلنته حكومة بريتوريا العنصرية رسميا كان ضمان ما تسميه الدفاع عن ناميبيا ضد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، متجاهلة أن قـــوة سوابو الرئيسية تأتي من داخل البلد ، من الشعب الناميبي الذى يعارض الوجـــود الاستعمارى غير المشروع لجنوب افريقيا - وليس من الخارج . والحقيقة أن عمليات استعـراض القوة التي يقوم بها نظام جنوب افريقيا ، على حد علمنا ، لم تضعف المقاومة والكفاح ضـــد ذلك النظام البغيض والسلطة البغيضة التي يمثلها .

وان حكومة جنوب افريقيا ، رغبة منها في خدمة بعض حلفائها في العالم الغربي ، وسعيا الى اجتذاب ما تسميه بالآراء المعتدلة ، تظهر بمظهر الدرع الواقي ضد ما يصفـــه البعض بانتشار الشيوعية . ولهذا ، تمكنت عن طريق احتلالها لجزء من أراضي انغـولا من عقد قران مصلحة مع متمردى " يونيتا " ، الذين ساءهم أن رفضهم شعب انغولا منـــذ ١٠ سنوات في نفس اللحظة التي تحقق فيها الاستقلال ، رغم تدخل جنوب افريقيا ذاتها .

وقد ترددت أخيرا مسألة انشاء ما يسمى بالديمقراطية الدولية ، التي تنضوى تحت راية جنوب افريقيا وبمباركة دولة عظمى ، وهي عصبة من الرجعيين الذين هم على استعـداد للتضحية بمصالح افريقيا التي لا يمكن المساومة عليها ، مثل الكفاح ضد الفصل العنصـــرى والاستعمار - وبعبارة أخرى ، هم مستعدون حتى للتحالف مع الشيطان ذاته لتحقيـــق طموحاتهم الجشعة .

وبما انه علاوة على ذلك ، كان من الضرورى لهذه العملية أن يكون لها رمـــز أو " كلمة سر " ، وجدت جنوب افريقيا انه من الملائم أن تكرر النغمة التي لا تتردد في افريقيا فحسب وانما في مواقع أخرى ، وهي التي تتمثل في خطر مزعوم يسببه وجود القوات الكوبيـــة في انغولا . وهذه النغمة هي التي صاحبت مقاطعة تطبيق خطة الأمم المتحدة لتسويـــة مشكلة ناميبيا ، وسقطت في طي النسيان المسألة الوحيدة التي لا تزال باقية للتفـــاوض بشأنها - وهي النظام الانتخابي .

وبالاضافة الى الانتهاك الخطير لمبدأ عدم التدخل واحترام الدول لسيادة الدول الأخرى ، والذى تمثل في مناقشة جنوب افريقيا لمشاكل تدخل في اطار ولاية حكومة انغولا في لواندا ، فان هذا العمل يبين بوضوح الازدراء الذى يكنه النظام العنصرى للشعـــوب الافريقية .

وتعبيرا عن هذا الازدراء ، فان النظام الذى اخترع ظاهرة البانتوستانات داخل بلده يود أن يمدّ تلك التجربة خارج جنوب افريقيا ، بانكار حق اختيار النظام السياســـي والاجتماعي والاقتصادى وحق اختيار الحكم الذاتي الملائم والشركاء على بلدان ذات سيادة أعضاء في منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة .

وحتى اذا كانت الدول الافريقية المستقلة لها عيوبها ، وهي العيوب التي لا تخفيها عموما ، فانها على الأقل لم تضف الطابع المؤسسي على جريمة ضد الانسانية مثل جريمـــة الفصل العنصرى . ان الفصل العنصرى هو الذى يجعل نظام جنوب افريقيا غير ملائم وغـــير قادر على أن يعيش حياة طبيعية في افريقيا وفي العالم أجمع .

ومن ثمّ لا يمكن لجنوب افريقيا أن تحاول فرض ارادتها على بقية افريقيا وبقية العالم. وعليها أن تتواءم مع افريقيا والعالم - لا أن تفاجئنا بتفاصيل مبتكرة لما يسمى بالباب المفتوح في المطاعم والفنادق وسائر الأماكن العامة وقرب التصريح بالزواج المختلط . ولن تمثـــل جنوب افريقيا الا الوحشية اذا أدارت ظهرها عمدا للعدالة والأخلاق ولغالبية الشعـــب داخل حدودها وفيما وراء الحدود .

منذ بضعة أيام ، في هذه القاعة ذاتها ، أكدنا أن جنوب افريقيا ، بسبب ما تمثله من قيم ، عاجزة عن أن تعزز أو تلهم أى سياسة ولو تافهة للسلم . وعلى العكس من ذلك ، فانها تشكل مصدر اضطراب وعدم أمن دائم لجيرانها ، مع ما ينطوى عليه ذلك من أخطـــار واضحة على السلم والأمن الدوليين .

وبخلاف ذلك ، كيف يمكن للمرء أن يفسر التحدى الذى ما فتئت تظهره بريتوريا عن طريق تنظيمها وارتكابها للاعمال العدوانية على أنغولا أولا ثم على بوتسوانا في ١٤ حزيران/يونيه ، في الوقت الذى كان فيه مجلس الامن يبحث المسألة ؟

ان العدوان جزء لا يتجزأ من سلوك جنوب افريقيا السياسي . وهذا يوضح الخطر الدائم الذى يلوح بالفعل أمام جميع بلدان خط المواجهة . ودون استعراض للقائمة الكاملة لاعمال العدوان ، فانني أود أن أذكر هنا أن الاعمال العدوانية التي شنت على زامبيا وزمبابوى وليسوتو وموزامبيق لا تزال ماثلة في أذهاننا جميعا لانه لا حاجة بى الى الاشارة اليها بصورة منفردة .

ان جنوب افريقيا باعلانها مؤخرا أنها تعتبر نفسها قوة اقليمية ، فانها لم تقل شيئا جديدا للذين يتذكرون تدخل جنوب افريقيا ابان حرب التحرير في أنغولا وزمبابوى وموزامبيق عندما حاولت دون طائل تغيير مسار التاريخ . كما تحاول أن تفعل اليوم ، ولكي تكشف عن نواياها فقد أعلنت عن استعدادها للتدخل في أى مكان وفي أى وقت تراه مناسبا جنوب خط الاستواء ، حيث تعتبر هذه المنطقة منطقة نفوذ ومجالا حيويا لها على حد تعبير المنطق التوسعي المحض .

ان تورط جنوب افريقيا في العدوان الذى شنه المرتزقة على سيشيل في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ لم يبعث على الدهشة . ومما لم يبعث على الدهشة أيضا الغارة الكبيرة التي شنها أفراد الكوماندو هذا الشهر على كابيندا في شمال أنغولا في ٢١ أيار/مايو .

ان الرسالة واضحة ، فجنوب افريقيا لن تتردد في استخدام أية وسيلة لتلقي بظلها الشرير على الجنوب الافريقي . وكما لو كان عدوانها السافر غير كاف ، اذ أنها لجأت الى التسلل بقصد التخريب واشاعة الفوضى وعدم الأمن بغية زعزعة استقرار أنغولا التقدمية التي لم تقبل جنوب افريقيا قط حصولها على الاستقلال . وهكذا فانه معروض أمام المجلس واحد من الجوانب السيئة العديدة لجنوب افريقيا لكي يراه الجميع .

وقد اتخذ مجلس الامن والجمعية العامة العديد من القرارات التي تدين سياسات

جنوب افريقيا العدوانية ضد جيرانها . هل يمكن للمرء أن يسمح لهذا الخطر أن يدوم دون أن يعترف بعدم جدوى الآلية التي أنشئت منذ ٤٠ عاما لحماية السلم والأمن الدوليين ؟ وأود أن أذكر هنا بأنه منذ أربعين عاما ونيف سمحت الديمقراطيات للفاشية بنشر تعفنها عندما هاجمت ، دون عقاب ، بلدا عضوا في عصبة الامم المتحدة وهي اثيوبيا دون أن يلقى هذا الهجوم أى رد مناسب من جانب هذه الديمقراطيات . ثم جاء بعد ذلك دور تشيكوسلوفاكيا وبولندا وغيرها من البلدان ، بيد أن الأوان كان قد فات آنذاك فقد تطلب القضاء على شرور الفاشية أن تراق كمية هائلة من الدم وأن تذرف دموع كثيرة .

لذلك ليس بوسعنا أن نفهم لماذا يتردد كثيرا بعض أعضاء مجلس الأمن في فرض جزاءات جماعية على من يتسبب في المشاكل . وكيف يمكن للمرء أن يضمن وأن يبرر اتخاذ تدابير وقائية في ظروف أخرى أو حتى فرض جزاءات من جانب واحد كما يفعل البعض خارج اطار الفصل السابع من الميثاق ؟

ان وفدى سيكون مقصرا في التعبير عن جوهر مشاعره اذا لم يغتنم هذه الفرصة لكي يؤكد من جديد تأييد الكونغو القاطع لا نغولا في النضال الذى يتعين عليها أن تخوضه من أجل حماية استقلالها وسلامتها الاقليمية وسيادتها . ونود أن نشكر وزير خارجية أنغولا ، سعادة السيد فان دونن على ما قدمه للمجلس من معلومات وتحليل بشأن شواغل الحكومة الانغولية فيما يتعلق بأعمال جنوب افريقيا الاستفزازية .

وأود أيضا أن أشير الى البيان الصادر عن رئيس دولة الكونغو السيد دينيس ساسو ـ نغويسو ، رئيس دولة الكونغو وعن السيد خوزيه ادوارد و دوس سانتوس ، رئيس دولة انغولا ، الذى نشر بعد بضعة أيام من زيارة العمل التي قام بها السيد دوس سانتوس لبرازافيل ، وأكد فيه الرئيسان تصميم بلديهما المشترك على مكافحة الاستعمار والامبريالية والفصل العنصرى والنضال من أجل السلم في الجنوب الافريقي وفي العالم بأسره .

انه واجب علينا أن نقدم هذه المساعدة الى أنغولا . وانه واجب على مجلس الأمن أيضا أن يفعل ذلك . ولهذا يحدونا الامل في أن يعتمد المجلس على الأقل مشروع قرار يدين جنوب افريقيا بسبب أعمالها العدوانية ويطالبها بدفع تعويض عادل لا نغولا مقابل

الاضرار التي ما فتئت تلحقها بشعب ذلك البلد منذ عشر سنوات وبسحب قواتها من أنغولا دون شروط وأن يحظر عليها الى الأبد العودة اليها .

أما بشأن البقية فاننا نثق ثقة كاملة في أن المجلس سوف يدرس الطرق والوسائل المناسبة لضمان تنفيذ قراراته .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الكونغو على الكلمات الرقيقة التي وجّهها اليّ .

أود الآن أن أدلي ببيان بمقتضب بوصفي ممثلا لترينيداد وتوباغو .

ان أنغولا ما فتئت منذ عشر سنوات من عمرها كدولة مستقلة تقاسي من أعمال جنوب افريقيا العدوانية وتدخلها في شؤونها الداخلية . وتستهدف حملة زعزعة الاستقرار المستمرة هذه احباط محاولات أنغولا لتحقيق المكاسب الكاملة لاستقلالها .

ان الغارة التي شنتها القوات العسكرية التابعة لجنوب افريقيا العنصرية على مالنغو في مقاطعة كابيندا ليست سوى حلقة في سلسلة طويلة من الاعمال العدوانية والتحرشات الاقليمية التي يقوم بها نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا . ويبدو كما لو أن جنوب افريقيا تعمل وفقا لمخطط شرير . وبالنظر الى هذا العدوان المستمر ، من الواضح انه سيتعين على أنغولا الاستمرار في الاعتماد على التأييد الدولي لمقاومة انتهاكات نظام الفصل العنصري الصارخة لسيادتها وسلامتها الاقليمية . ان شن هذه الاعمال العدوانية المستمرة التي ليس لها ما يبررها على الأراضي الانغولية يشكل انتهاكا سافرا وكاملا للقانون الدولي والمبادئ الأساسية للعدالة . وفي ظل هذه الظروف فانه من الواضح أن أعمال نظام بريتوريا العنصري تشكل تهديدا للسلم والامن الدولي ولا بد لهذا المجلس من ادانتها .

ان أي بلد ينتج النفط أو يقوم بتكريره يعرف انه اذا وقع فعل ما ، وخاصة اغارة أجنبية ، ونتج عنها تدمير لمنشآته النفطية فان الاثر المترتب على ذلك بالنسبة للبلد واقتصاده أثر بالغ الضخامة . وان هذا الحدث سيمثل طعنة في صميم أي بلد نام ضعيف اقتصاديا .

ان البيان الذي صدر عن حكومة جنوب افريقيا بتاريخ ١٧ أيار/مايو ١٩٨٥ قد حمل الرأي العام الدولي على الاعتقاد بأن جنوب افريقيا قد فضت اشتباك قواتها العسكرية

من الأراضي الانغولية . وان وقوع وحدة كوماندو تابعة لجنوب افريقيا في الأسر والاستيلاء على معدات عسكرية أنزلت بالمظلات من طائرات قادمة من جنوب افريقيا ومن الأراضي المحتلة لناميبيا والانتهاك المتزايد للمجال الجوى لانغولا التي تقوم به طائرات الاستطلاع التابعة لجنوب افريقيا وتركيز الوحدات العسكرية والوحدات السوقية التابعة لجنوب افريقيا على طول الحدود مع ناميبيا كلها أمور تكذب أقوال بريتوريا وتؤكد خداعها . ومن الواضح أن نظام جنوب افريقيا ، على النقيض من الاعلانات التي يصدرها ، يواصل سياسته الرامية الى زعزعة استقرار أنغولا واحتلاله لها .

وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية ضمان احترام سيادة أنغولا وسلامتها الاقليمية. وهكذا ، يتعين على المجلس أن يطالب بانسحاب قوات بريتوريا العسكرية حالا وبدون شروط من أراضي أنغولا . ولا بد للمجلس أيضا أن يسعى الى اقناع جنوب افريقيا بأن استخدام القوة لا يحل المشاكل السياسية بل لا يزيدها الا تعقيدا .

ان سياسات جنوب افريقيا ازاء أنغولا المتمثلة في زعزعة الاستقرار والعدوان لا بد من ادانتها بالاجماع في هذا المجلس . وان المجلس بقيامه بذلك فانه يرسل اشارة قوية الى ذلك النظام تعبر عن تصميم المجتمع الدولي بعدم السماح لدولة ما ، على أساس نظرية محرفة وبالية وبغيضة للعلاقات الانسانية ، الا وهي الفصل العنصرى ، بأن تعكر صفو السلم والامن الدوليين .

ان استخدام نظام جنوب افريقيا العنصرى لناميبيا قاعدة انطلاق لارتكاب أعمال زعزعة الاستقرار والهجمات المسلحة ضد أراضي انغولا ولاحتلال أجزاء منها يضاعف من عدوان جنوب افريقيا . وتبين طريقة استخدام جنوب افريقيا لهذا الاقليم الذى تعتبر الامم المتحدة مسؤولة عنه الطبيعة القاسية للامبرياليين في جنوب افريقيا العنصرية .

وينبغي لمجلس الامن ان يبت في مشروع القرار المطروح علينا بشكل حاسم وبالاجماع حتى لا تساور جنوب افريقيا أية أوهام بشأن عزم هذا المجلس على الحفاظ على السلم والامن الدوليين .

والان استأنف عملي بوصفي رئيسا للمجلس .

أفهم أن مجلس الامن على استعداد للمضي الى النظر في مشروع القرار المعروض عليه . ما لم أسمع اعتراضا ساعتبر ان الامر قد تقرر على هذا النحو. لا يوجد اعتراض وقد تقرر ذلك .

والان اطرح للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/17286 .

أجرى التصويت برفع الايدى .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، استراليا ، بوركينا فاصو ، بيرو ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، الدانمرك ، الصين ، فرنسا ، مدغشقر ، مصر ، الهند ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بلغ عدد الاصوات المؤيدة ١٥ صوتا . اذن اعتمد مشروع القرار بالاجماع بوصفه القرار ٥٦٧ (١٩٨٥) .

السيد ماكسي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لم أتكلم حتى الان أولا بالنظر الى رغبة انغولا والاعضاء الاخرين في المجلس في الانتهاء من هذه المناقشة على وجه السرعة وثانيا ، نظرا لانني عبرت عن آراء حكومتي

بشأن حادثة كابيندا بالكامل في بياني أمام المجلس في ١٤ حزيران /يونيه . ووفقا لما قلته حينئذ فان المملكة المتحدة تدين ادانة قاطعة هذا الانتهاك لسيادة انغولا وتعتبر ان تورط العسكريين التابعين لجنوب افريقيا في كابيندا أمرا لا يمكن تبريره .

ووفقا لهذه الاراء يرى وفدي ان مجلس الامن تعين عليه ان يعرب عن ادانته القوية لاعمال القوة غير الشرعية والتي ليس لها مبرر على الاطلاق التي قامت بها جنوب افريقيا في كابيندا . وعلى ذلك صوتنا لصالح القرار . وذلك لا يعني اننا نؤيد جميع الصياغات الواردة في النص الحالي . اذ اننا نرى ان الفقرة الثالثة من الديباجة والفقرتين الاولى والثالثة من المنطوق لا تقع في حدود احكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ولا تشكل نتيجة أو قرارا له نتائجه المحددة بمقتضى الميثاق . وقصدنا ببساطة هو ان نعرب لحكومة جنوب افريقيا عن آرائنا باوضح اسلوب ممكن وان نعرب عن تعاطفنا مع حكومة انغولا .

السيد كلارك (الولايات المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

تندد الولايات المتحدة بعمل جنوب افريقيا في كابيندا . لقد اعربنا عن استيائنا العميق في بياناتنا العامة كما عبرنا عنه لحكومة جنوب افريقيا بشكل مباشر . ولم نحصل على تبرير مقبول من تلك الحكومة لتصرفها . وبطبيعة الحال فاننا نشعر ببالغ القلق ازاء الادلة التي تشير الى ان اعمال جنوب افريقيا العسكرية في كابيندا شكلت خطرا على ارواح مواطني الولايات المتحدة في تلك المقاطعة وخطرا على ممتلكات شركات الولايات المتحدة هناك . وفي ضوء هذه الظروف فاننا نريد ان نستوثق من عدم تكرار مثل هذه الحوادث التي تنتهك سيادة انغولا وسلامتها الاقليمية .

ان آراء حكومة بلادي فيما يتعلق بالعنف عبر الحدود في الجنوب الافريقي معروفة تماما لاعضاء هذا المجلس وقد كررناها في هذه القاعة مؤخرا في بياننا اثناء مناقشة الحالة في ناميبيا في ١٢ حزيران /يونيه . نحن نندد بالعنف عبر الحدود ايا كان اتجاهه وايا كان شكله . ان دبلوماسية الولايات المتحدة في الجنوب الافريقي تهدف الى وقف العنف وضمان انسحاب القوات الاجنبية وضمان احترام السيادة الوطنية

وحرمة الحدود الدولية . ومن الواضح ان جميع الانشطة العسكرية التي تقوم بها جنوب افريقيا داخل انغولا - بما في ذلك عمليات جمع المعلومات التي قال الناطق باسم حكومة جنوب افريقيا انها مستمرة - تتعارض تماما مع اهداف وغايات الولايات المتحدة الامريكية .

وما فتئت حكومة بلادى في الطليعة في القيام بالجهود لايجاد حل سلمي تفاوضي للصراعات القائمة في الجنوب الافريقي . وكان هذا الجهد هو الذى تمخض منذ اكثر من عام عن توقيع اتفاق لوساكا الذى ادى الى الانسحاب التدريجي لقوات الاحتلال التابعة لجنوب افريقيا من جنوبي انغولا . وبالرغم من استمرار المشاكل في المنطقة ، فان هذا الاتفاق ادى على مدى اكثر من ١٢ شهرا الى سلم حقيقي وتعاون عملي بين جنوب افريقيا والقوات العسكرية الانغولية على طول الحدود مع ناميبيا . ويشجعنا ان جنوب افريقيا قد استكملت عملية فض الاشتباك ويشجعنا اعلانها بانسحاب قواتها من الخزانات في رواكانا وكالويغي . ونظرا لهذا التطور الايجابي ، فان حكومة بلادى لا تفهم ولا تقبل استعمال عبارة " قوات الاحتلال " في القرار لوصف اى وجود عسكرى لجنوب افريقيا في انغولا .

وفي ضوء التقدم المتمثل في اتفاق لوساكا فان حكومة بلادى شعرت بالانزعاج عندما علمت بوقوع ذلك الحادث في كابيندا . وفي راينا ان هذا الحادث وحوادث العنف الاخرى التي وقعت في جنوب افريقيا وانغولا وبوتسوانا والاماكن الاخرى في المنطقة مؤخرا تؤكد ضرورة التصرف بسرعة لتحقيق تسوية تفاوضية في المنطقة . ونحن ملتزمون بهذا الهدف وسوف نستمر في السعي اليه .

وبالرغم من اعتراضاتنا على الاشارة الى قوات " الاحتلال " التابعة لجنوب افريقيا في انغولا ، واعتراضاتنا على الاشارات الضمنية الى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة الواردة في عدد من فقرات القرار فان مشاعرنا القوية تجاه مسالة العنف عبر الحدود دفعتنا الى التصويت في صالح ذلك القرار .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب ممثل انغولا الكلام واعطيه الكلمة الان .

السيد دى فيغيريدو (انغولا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استمع مجلس الامن الى الاكاذيب والافتراءات التي وردت على لسان الممثل العنصرى لجنوب افريقيا .

واسمحوا لي ، سيدى الرئيس، ان اعرب عن تقدير حكومتي للاسلوب الماهر الذى تناولتم به شكوى انغولا من هذا الشاهد الجديد على اعتداء جنوب افريقيا ضد جمهورية انغولا الشعبية . ويكن شعب انغولا منتهى التقدير الاخوى الحار لشعب تريندياد وتوباغو .

أود ايضا أن أشكر جميع الذين تكلموا مرة اخرى تأييدا لموقف حكومة انغولا وشعبها كما نشكر جميع اصدقائنا من بلدان عدم الانحياز الذين تبنوا القرار الذى اعتمده مجلس الامن كما نشكر كل الذين صوتوا تاييدا لذلك القرار .

ان مثل النظام العنصرى زوّر بشكل صارخ وبلا خجل الحقيقة وشوه الواقع . ان العقيدة الوحيدة الغريبة كلية على قارة افريقيا هي عقيدة الفصل العنصرى ، التي أقحمها في الجنوب الافريقي نظام الاقلية العنصرية لجنوب افريقيا وأدامها وأضفى عليها طابعا دستوريا وطابعا مؤسسيا . ان نظام الفصل العنصرى هو الذى يشكل حقا تهديدا للسلم والأمن في منطقتنا ، ويؤدى بها الى أوخم العواقب لأن شعوب الجنوب الافريقي ترفض الخنوع والتنازل امام الطغيان الذى يفرضه عليها بالفعل نظام الأقلية العنصرية في جنوب افريقيا .

ان الموقف الرسمي للحكومة الانغولية والعرض الذى قدمته واردان في الرسالة الموجهة من رئيس جمهوريتي الى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤ (S/16838) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لم يعد هناك متكلمون في هذه الجلسة . وبذلك يكون مجلس الامن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

قبل أن أرفع الجلسة أود أن أعلن ان مجلس الأمن سينظر في البند المعنون " رسالة مؤرخة في ١٧ حزيران / يونيه ١٩٨٥ وموجهة من الممثل الدائم لبوتسوانا لدى الامم المتحدة الى رئيس مجلس الأمن " (S/17279) ، غدا الجمعة ، ٢١ حزيران / يونيه ١٩٨٥ ، في الساعة ١٠/٣٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٠٥